المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

No. 99 Mar. 2021

العدد التاسع وتسعون - آذار ٢٠٢١

تحية للمرأة في العراق والعالم بمناسبة عيدها العالمي
(حاملة مشعل النضال من أجل حقوقها الإنسانية)

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان يدعو الى إيجاد حلول جذرية لمطاليب متظاهري الناصرية البطلة

تصاعدت التظاهرات والاحتجاجات مجدداً في مدينة الناصرية الباسلة منذ يوم ٢٢/شباط/٢٠٢١ ، للمطالبة بوضع حد للانتهاكات الفضّة لحقوق الانسان وإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين والكشف عن قتلة الحراك الشعبي وتقديمهم للعدالة ، ومعالجة ملف الخدمات الاساسية وتوفير فرص العمل ومحاسبة الفاسدين وإيقالة المحافظ ، وبدلاً من الاستجابة لمطاليب المتظاهرين المشروعة قامت السلطات الأمنية بإستخدام العنف المفرط وبأسلوب وحشي من خلال الاشتباك مع المحتجين واطلاق القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي ، مما أدى الى استشهاد اكثر من (٥) متظاهرين وجرح المئات من المدنيين وعدداً من العسكريين .

إن ما يجري من أعمال عنف دموية في هذه المدينة المنكوبة هي محاولة من بعض القوى المتنفذة والمدعومة خارجياً الى فرض سطوتها ونفوذها على المحافظة بكل الأساليب الارهابية من خطف وقتل وتغييب وتخويف الغرض منها إجهاض الانتفاضة المستمرة وعرقلة الإنتخابات القادمة وإبقاء الوضع الحالي كما هو ، كل هذه الاساليب قوبلت برفض شعبي واسع مما أدى الى تصاعد التظاهرات والمطالبة بحلول وطنية حقيقية بعيداً عن الوعود الوهمية والتسويف والمماطلة .

إن مشاكل ومعاناة ابناء محافظة ذي قار وبقية المدن العراقية الاخرى لا تحل باستخدام القوة المفرطة ، لذا على الحكومة الكف عن هذه الاساليب المنافية للاعراف الدستورية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تدعم حق المواطنين بحرية التعبير والتظاهر لنيل حقوقهم ، مما يتطلب من المحافظ المكلف في ادارة شؤون المحافظة الى اتخاذ الاجراءات الفاعلة والملموسة لإنهاء الازمة والاضطربات المستمرة في محافظة ذي قار .

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ندعم المطاليب العادلة للمتظاهرين ، ونؤكد على ضرورة عدم الانجرار للمخططات التي تحاول السيطرة والاستحواذ على مقدرات المحافظة من قبل بعض الجهات وبدوافع حزبية وعشائرية ضيقة ، ونطالب الاوساط الشعبية والمدنية والحقوقية العراقية والهيئات الدولية للضغط على الحكومة الإتحادية لوقف العنف وتقديم من اطلق النار ومن اعطى الاوامر الى القضاء واطلاق سراح المختطفين والمعتقلين بالتهم الكيدية والكشف عن ملفات الفساد واهدار المال العام ، والاسراع بانجاز المشاريع المتلكئة وتوفير فرص العمل للعاطلين .

الرحمة والخلود لشهدائنا الابرار .. والشفاء العاجل للجرحى والمصابين والحرية والشموخ لمدينة الناصرية الباسلة .

١ / آذار/ ٢٠٢١ المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

ترحيب شعبي ورسمي لإستقبال البابا فرنسيس الى العراق

خلال الزيارة التاريخية للبابا فرنسيس الى العراق استقبل بحفاوة من قبل المواطنين العراقيين بكل اطيافهم واديانه ومذاهبه ، زار خلال تواجده في الفترة من ٥ مارس / آذار الى ٨ مارس / آذار / ٢٠٢١ بغداد والنجف ومدينة أور في ذي قار وقرقوش وأربيل ، واجرى العديد من اللقاءات مع اوساط رسمية وشعبية ودينية من بينها المرجع السيد علي السيستاني في بيته بالنجف .

واكد في كلماته على امور ومسائل اهمها :

«ممتن لفرصة المجيء إلى العراق مهد الحضارة، وأقدم امتناني لدعوة الرئيس صالح ولهذا الشعب العزيز، وأحيي أعضاء الكنائس والمؤمنين المسلمين»، مضيفا «جئت إلى العراق حاجاً».

وأشار البابا الى أنه «خلال العقود الماضية عانى العراق من آفة الحروب والإرهاب، وكل ذلك جلب الموت والدمار للعراق والأضرار أكثر عمقاً في قلوب المواطنين»،مستذكرا «الجرائم بحق الأيزيديين الذين تعرضوا لها».

وقال «يمكننا أن نسلم أجيالنا القادمة عالماً أكثر إنصافاً وعدلاً ونسأل الله أن نستمر معاً على أساس قيم السلام والأخوة الإنسانية والعيش المشترك» .

واعتبر أن «جائحة كورونا تسببت في تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهي تتطلب جهوداً مشتركة»، مؤكدا «يجب أن يكون هناك توزيع منصف للقاحات وعلينا الخروج من محننا بطريقة توحد ولا تفرق» .

وأضاف أن «التعايش الأخوي يحتاج إلى حوار صادق والتنوع الديني ميز العراق منذ آلاف السنين»، مبينا أن «الأيزيديين هم ضحايا أبرياء لهمجية عبثية بسبب انتمائهم وهويتهم» .

وتابع، «العراق مدعو إلى أن يبين أن الاختلافات يمكن أن تتحول إلى تعايش ووئام، ويجب تشجيع الحوار وندعو إلى الاعتراف بكل المجتمعات والاتجاهات» .

وقال إن «المجتمع الذي يحمل سمة الوحدة الأخوية هو مجتمع يعيش فيه أبناؤه في تضامن»، مضيفا «أضم صوتي إلى صوت أصحاب النوايا الحسنة لبناء المجتمع» .

وأكد أنه «لا يكفي إعادة البناء وحده بل من الضروري إجادة إعادة البناء، ويجب تشجيع الوحدة الأخوية والتضامن مع الضعفاء وأولئك الذين فقدوا أحبتهم وأملاكهم» .

ووجه البابا كلاما الى السياسيين، قائلا «أنتم مدعوون للتصدي لآفة الفساد واستغلال السلطة، ويجب بذل الجهود لخلق فرص اقتصادية وتربوية وإجادة أعمال البناء من أجل نتيجة أفضل»

وشدد على أنه «يجب تعزيز روح التضامن الأخوي وتحقيق العدالة والنزاهة من أجل الوصول إلى الاستقرار»، مضيفا «آتيت حاجاً يحمل السلام باسم السيد المسيح أمير السلام» .

وأردف «صلينا لسنوات من أجل سلامة العراق، فكفى عنفاً وتطرفاً وعدم تسامح.. أنا هنا بصفتي تائباً أرجو المغفرة لكل هذا الدمار وحّاجاً يحمل السلام، فلنضع حداً لانتشار الأسلحة في كل مكان ولنوقف المصالح الخاصة ولنعط مجالاً للتسامح» .

وأكد البابا على «ضرورة أن نتصدى للتوترات الإقليمية التي تعرض البلدان للخطر، وأشجع الخطوات الإصلاحية المتخذة في العراق، حيث أن تلبية الاحتياجات الأساسية للكثير من الإخوان تجلب السلام الدائم».

وأشار الى أن «الديانة يجب أن تكون بخدمة السلام والإخوّة، وأن اسم الله يدعونا لنشر المحبة والسلام، ويجب العمل من أجل تعزيز السلام في الشرق الأوسط وفي كل العالم» .

واعتبر البابا أن «الوجود العريق للمسيحيين في العراق يمثل إرثاً غنياً»، سائلا «الله أن يرشدكم على طريق الحكمة والعدل والحقيقة».

واختتم، «أشكر كل ما فعلتموه من أجل بناء مجتمع يقوم على الوحدة والأخوة والتضامن والوئام».

من يقتل شباب الناصرية ؟

زهير كاظم عبود

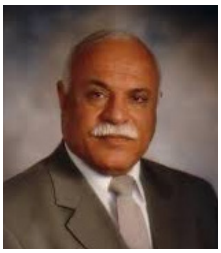

من يستمع للمطالبات الشعبية التي تجتاح مدينة الناصرية يدرك جيدا معاناة المدينة ، والمطالبات المشروعة التي ينادى بها المتظاهرون السلميون ، وغالبا ما كنا نزعم إننا نتمسك بالدستور ، وهو الذي يكفل حق الاجتماع والتظاهر السلمي ، وفوق كل هذا فأن الدولة تكفل حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ، وفي سبيل أن نتعود على قبول هذا المبدأ والإقرار بأنه خطوة من خطوات الطريق الديمقراطي الذي كان غائبا عن سلوكنا السياسي والاجتماعي طيلة قرون ، فأن قضية القبول والاعتياد تتطلب ثقافة وتطبيق صارم لمن يخالفه وفقا للقانون ، ويتطلب الأمر ليس التلويح والاستنكار بقدر ما يحتاج الى عزل وإدانة وتطبيق أحكام جنائية تردع القاتل وكل من يستخف بالدم العراقي .

وجميعنا نعرف ونتفق على مقدار الحيف والظلم والتردي الذي تعيشه هذه المدينة ، وما تعانيه الشرائح الفقيرة والغالبية من سكانها ، وأهلها لهم السبق في التضحيات الجسام على مدى تأريخ العراق الحديث والقديم ، فلا يخلو بيت من بيوت أهل ذي قار إلا وتجد بينهم شهيدا أو سجينا سياسيا أو متغربا مهاجرا في أصقاع الأرض ، وبعد مضي مدة قاربت على ١٧ سنة على التغيير والخلاص من الدكتاتورية ، لم تزل الناصرية وأقضيتها ونواحيها من بين أفقر بلدات العراق ، ونسبة البطالة والفقر فيها تصل الى نسب مرعبة وغير مقبولة .

من اجل المطالبة بتحسين ظروف المعيشة ، وإعطاء لفتة للمدينة التي ازدادت إهمالا بعد التغيير ، تخرج شبابها وأهلها يطالبون بتغيير المسؤولين الذين فشلوا بإدارات مرافقها ، ويطالبون بمحاكمة من تسبب بهدر حصتها من الميزانيات السنوية للحكومة ، ويطالبون بالقبض ومحاكمة من تسبب بسرقة قوت فقراؤها وأراملها وأيتامها ، ويتمسكون بإلحاق جميع مطالبهم (وفقا للقانون) ، فلم تنفلت بعض الأيادي الآثمة التي اعتادت على القمع وعدم قبول تلك الممارسات السلمية لتطلق النار على الشباب العزل ، من يطلق النار على صدور الشباب ويقتلهم ويسبي أهاليهم ؟ ويتعمد على زرع الحزن فوق أحزان أهل الناصرية ، ومن يتستر على تلك الجرائم التي تمر دون رادع أو عقوبة ، ودأبت كل الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بتشكيل لجان للتحقيق في تلك الجرائم ، وتقوم تلك اللجان بالتحقيق ذرا للرماد في العيون ، واعتمادا على الذاكرة العراقية المتعبة، وحتى حلول مصيبة أخرى يحتار فيها المواطن حتى ينسى تلك الجرائم ، وليس بعيدا حجم الجرائم المرتكبة في زمن الحكومة السابقة ، أين صار التحقيق والملفات والعراق يزف مئات الشهداء والضحايا والجرحى ؟ من المسؤول عن تلك المجازر؟ وكيف يتم إفلات الجناة والمتهمين من المثول حتى أمام لجان التحقيق ، ولم تزل الناصرية تزف يوما بعد يوم قرابين من أبناؤها على مذبح الحرية والتعبير عن الرأي بتظاهرات سلمية ، ولم يتوقف مسلسل الدم والقتل لعدم وجود رادع حقيقي ، ولا تطبيق للدستور والقوانين .

وبعد ان ذهبت أرواح شباب جدد في تظاهرات الناصرية قبل أيام ، أمر السيد رئيس الوزراء مصطفى ألكاظمي قبل يومين تشكيل لجنة (عليا) برئاسة ضابط برتبة عالية ، وعضوية ضباط برتب كبيرة من وزارتي الدفاع والداخلية والأمن الوطني لأجراء التحقيق بالأحداث التي جرت في الناصرية قبل أيام .

علينا قبل أن نسجل رقما جديدا من أرقام لجان التحقيق أن نبحث بشكل جاد عمن يقتل الشباب بالرصاص الحي ، وان نتعرف بشكل جاد أيضا عن مشكلة اهل الناصرية ، وأن نتمعن جيدا في أسماء ومواصفات المسؤولين والحكام فيها من ناحية النزاهة والاستقلالية والضمير في العمل ، وأن نستمع للمطالبات الشعبية التي ترددها مجاميع الشباب اهازيجا وأناشيد ، وأن نحترم دماء أبناء الناصرية والعراق عموما وهي ستبقى عالقة في رقاب جميع المسؤولين ممن ابتلى بتهمة المساهمة والمشاركة والأمر سرا او جهارا باتخاذ القسوة ومواجهة التظاهرات السلمية بالقوة المفرطة .

من يبحث بضمير عن أسماء القتلة ومراكزهم يشخصهم جيدا ، ومن يتجول بين أزقة شارع الحبوبي وفوق جسر الحضارات وشارع النبي إبراهيم الخليل سيدرك حجم الخسارة التي ابتلى بها العراق ،هل ستحقق اللجنة المشكلة في قضية مقتل أبناء الناصرية لتعلن للشعب العراقي ولرئيس الوزراء أسماء القتلة ؟ وسننتظر !!!

لا ديمقراطية من دون استقلال والعكس صحيح

أ.د.عامر حسن فياض

في العراق لا يستقيم وطن ولا تتشكل دولة من دون السير في عجلة السياسات التي تنتقل بالعراق من كيان او كيانات سياسية ما قبل الدولة الى عراق الدولة الوطنية.. وكيما يتشكل عراق الدولة الصح فإن كل تحول ديمقراطي فيه ينبغي ان لا يفسر إلا بوصفه مسارا أدواته تعددية حزبية وتحالفات سياسية؛ لأن الديمقراطية من حيث المبدأ ليست عقيدة نناصرها مقابل من يناهضها، ولا هي مذهب نقدسه مقابل من يدنسه، ولا ايديولوجيا نتقاتل من اجلها ضد من يتقاتل ضدها، ولا هي آلية نتوسل أدواتها لنتسلق السلطة مرة ونتخلى عن أدواتها مرة أخرى كي لا ننزل عن منصات التسلط. بمعنى آخر، إن الديمقراطية منظومة فكر وممارسة متكاملة تضم وتؤطر التنوعات وتعمل ضمن حركة تحالفات ومسارات تحسن إدارة التنوعات، وعلى أساس ذلك فإن تلك المنظومة الحركية لا يمكن أن تكون جزءا من نشاط حزب سياسي ولا يمكن أن تجيّر باسم حزب، ولا يمكن أن تكون ملحقة بحزب ولا واجهة جانبية او خلفية لحزب.

وفي سياق استكمال مواصفات العراق الصح نقول إن هذا العراق هو عراق الدولة وليس عراق ما قبل الدولة... وعراق المصلحة الوطنية، وليس المحاصصة الجهوية .... وعراق الديمقراطية المؤطرة بالاستقلال الوطني، وليس عراق الاستقلال الملوز بالديمقراطية وليس عراق الديمقراطية المطعمة بالسيادة.... وعراق الاتحاد الصاعد للوحدة، وليس عراق الوحدة المعدومة الهابطة للاتحاد، وعراق المسؤول الباني التكميلي، وليس عراق المسؤول الهدام التصفيري.... وعراق مأسسة المناصب لا تنصيب الأشخاص... وعراقٌ يخاف فيه الفاسد، لا عراقا يخاف من فاسد... وعراقٌ منخرط في قضايا العدالة والحرية، لا عراقا ينأى بنفسه عن قضايا العدالة والحرية لشعبه ولكل الشعوب... وعراق «نريد وطن» ، لا عراق «نبيع وطن»... وعراقٌ يستحضر الماضي للتذكير بحسناته ومغادرة سيئاته، لا عراقا يسترجع الماضي ليعيش به ويعتاش منه... عراق أحياء يعمل لمستقبل أحياء، لا عراق أحياء يحكمهم أموات.. عراقٌ يعرف حكامه ثقافة الاستقالة، لا عراقا تعشش في عقول حكامه ثقافة الاستطالة... وعراقٌ يفهم التاريخ ويتفهم الحاضر ويعشق المستقبل، لا عراقا يعيش التاريخ ويراوح في الحاضر ويكره المستقبل.... وعراقٌ ينظر الى تنوعاته من ابواب العراق الواسعة، وليس عراقا ينظر اليه من ثقوب تنوعاته الجهوية المذهبية والعرقية والمناطقية الضيقة...

وأخيرا العراق الصح هو عراق التوأمة إن لم نقل عراق الزواج الكاثوليكي بين الاستقلال الوطني والديمقراطية على مستوى التعامل مع الخارج بعد أن يتطهر من وساخة الوجود العسكري الأجنبي بالرحيل عن أرضه عموديا وإلا سيكنس أفقيا. على أن يتلازم تحقق هذا الرحيل مع طلاق العراق الأبدي من المحاصصة المقيتة والفساد الوسخ على مستوى التعامل في الداخل.

البابا في العراق

أ.د.قاسم حسين صالح

يختلف البابا فرنسيس عن سابقيه من البابوات بأنه متعاطف مع الفقراء ايا كانت دياناتهم، وضد السلطات التي تضطهد شعوبها،وأنه نصير المغلوبين على أمرهم.ومن هنا استقبله العراقيون بمحبة،لأنهم وجدوا فيه مصدر فرح للجميع بمختلف دياناتهم وطوائفهم التي شملت حتى الكاكائيين،وجرى له استقبال رسمي حافل يليق بقداسته.

البابا .. يوبخ سياسيين

بثمان دقائق فقط كشف البابا في كلمته امام السياسيين حقيقة ما يجري في العراق بكل تفاصيلها!،وخاطبهم بالوجه بايقاف المصالح الخاصة التي لا تهتم بالمواطن والتصدي للفساد. ولا اظنهم خجلوا،فقبله بح صوت المرجعية من دعوتها لهم للأصلاح ومحاكمة حيتان الفاسدين، ورفض السيد السيستاني مقابلة قادتهم..ولم يخجلوا.

رسائل زيارة البابا

تتعدد التحليلات بشأن هذه الرسائل،ويمكن تحديد اهمها بثلاثة :

الأولى:توكيده على مرجعية النبي ابراهيم،ما يعني دعوته الى التعايش بسلام بين اتباع الديانات الثلاثة:اليهودية والمسيحية والأسلام.

الثانية :تضامنه مع مسيحيي العراق وما اصابهم من داعش والمتطرفين،الذين لم يبق منهم في العراق سوى ٤٠٠ الفا بعد ان كان عددهم يزيد على مليون ونصف قبل ٢٠٠٣.

والثالثة : لقاؤه بالسيستاني الذي يعدّ الأول تاريخيا يلتقي فيها رأس الكنيسة الكاثوليكية بالمرجعية الشيعية في العراق بهدف تعميق الحوار الاخوي مع شخصيات دينية مهمة، واعترافا من البابا بان السيستاني هو المرجع الاعلى للشيعة الذين يبلغ عددهم ٢٠٠ مليونا في داخل العراق وخارجه. ومع ان اللقاء كان مغلقا فأنه يفترض أن يأتي استكمالا لوثيقة الاخوة الانسانية الموقعه مع شيخ الازهر في ابو ظبي (٢٠١٩)،سيما وأن كليهما لهما مواقف انسانية وتوحدهما مقولة الأمام علي : الناس صنفان ،اما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق .

وأرى ان اهمها بالنسبة للعراقيين:اعلانه الوقوف معهم ضد الذين استفردوا بالسلطة والثروة،وتحقيقها انجازا سيكولوجيا جميلا بأن احيت (الهوية الوطنية) التي توحّد العراقيين بالانتماء لوطن حضارات وتعدد أديان،اماتها قادة طائفيون غلّبوا هوية الطائفة واشاعوها بتحريض راح ضحيتها الآلاف في حرب سخيفة اوصلوا فيها العراقي الى ان يقتل أخاه الآخر لمجرد ان اسمه (عمر او حيدر او رزكار!).

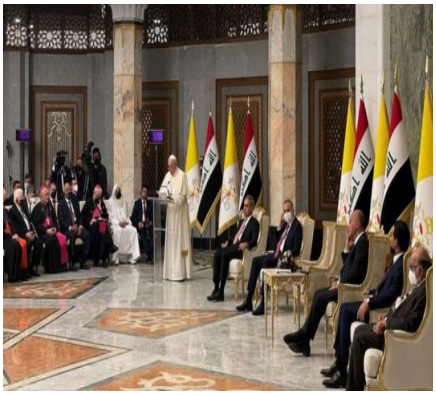

السياسيون .. هل سيستحيبون؟

لن يستجيب السياسيون الفاسدون،وقادة أحزاب الأسلام السياسي لرسائل البابا لأشكالية سيكوسياسية،نوجزها بأن الأشخاص الذين كانوا في الخارج زمن النظام الدكتاتوري،واستلموا السلطة بعد(٢٠٠٣)،اعتبروا أنفسهم (ضحية).. ومن سيكولوجيا الضحية هذه نشأ لديهم الشعور بـ(الأحقية) في الأستفراد بالسلطة والثروة،معتبرين ملايين العراقيين في الداخل اما موالين لنظام الطاغية أو خانعين..وأنهم،بنظرهم،لا مشروعية لهم بحقوق المواطنة ، وما حصل سيكولوجيا ان شعورهم بـ(الأحقية) دفعهم الى ان يعتبروا العراق ملكا لهم..فتقاسموه دون خوف،لأنهم عزلوا انفسهم لوجستيا ونفسيا بمنطقة محصنة أمنيا ومهابة بسفارة الدولة التي اسقطت نظام الدكتاتور،نجم عنها أن تحول السياسي الى حاكم مستبد.ويعني الاستبداد سيكولوجيا شعور الحاكم بخوف يتنامى الى قلق.. يتصاعد الى حالة رعب من خطر يتهدد وجوده الشخصي والأعتباري.

من حالة الرعب هذه فان شخصية السياسي الفاسد تعيش حالة تناقض فكري ووجداني تضطره الى ان يمارس النفاق بأنواعه.زذ عليها ان شخصية الحاكم السياسي الفاسد تتصف بالصلافة..فمع انهم ارتكبوا جرائم فساد ما حصل لها مثيل في التاريخ،وافقروا الناس وأذلّوها فيما هم يعيشون برفاهية سلاطين كانوا قبلها يبيعون (الخردوات) ويعيشون على (الصدقات)،فانهم ما اعتذروا لشعبهم مع ان ما ارتكبوه يعدّ جرائم كبرى. بل ان رئيس وزراء افسد حكومة في تاريخ العراق،الذي صرح علنا بأن لديه ملفات للفساد لو كشفها لأنقلب عاليها سافلها،وخان الامانة بعدم كشفها..اعلن الآن (٢٠٢١) بأنه يعمل لأن يكون رئيس وزراء العراق القادم!..ما يعني أنهم بدأوا يعدّون لكسب الأنتخابات المبكرة حتى لو تتطلب الأمر قتل مئات آخرين..ولتذهب رسائل البابا مع الريح عائدة الى روما!

الثامن من اذار ونضال الحركة النسوية العراقية

شميران مروكل

تعتبر ثورة العشرين هي البداية للحركة النسوية العراقية في الريف، حين ساهمت المرأة في الثورة وبأساليب مختلفة منها مساعدة الثوار في نقل المؤن والأسلحة وتشجيع الرجال للنضال ضد الإنكليز، عن طريق إلقاء الأهازيج والشعر لرفع الحماس ومواجهة استشهاد الأبناء والأخوة بشجاعة.

وفي العاصمة بغداد تشكّلت اللجان النسائية لدعم الثوار، وتكفلت بجمع التبرعات والترويج لأهداف الثورة التي تعتبر المدرسة الأولى لنمو الوعي الوطني التي مهدت الطريق لانتشار الأفكار الداعية لإعطاء المجال لمشاركة المرأة في الحياة الثقافية والاجتماعية، وتمت على مراحل ولسنوات الثلاثينات والأربعينات ازدياد عدد الفتيات في المراحل المختلفة للتعليم والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وتأسيس منظمات تتبنى اهدافها واصدار صحف ومجلات تنطق بلسانها وتدافع عن حقوقها، والربط بين قضية المرأة والقضية الوطنية بمشاركتها في التظاهرات للمطالبة بالخبز والحريات، وتنفيذ العديد من النشاطات الاجتماعية والثقافية وطرح قضايا تتعلق بحقوق المرأة للنقاش، وكانت للمرأة العراقية ونتيجة لتطور وعيها السياسي وحسها الوطني مشاركة فعالة في وثبة كانون ١٩٤٨ واستشهدت (بهيجة) فتاة الجسر بعد أن تعرضت التظاهرة للقمع، وكانت تلك بداية حملة رجعية لاعتقال النساء المناضلات والحكم عليهن بالسجن لمدد مختلفة.

وفي الخمسينات تطورت الحركة النسوية العراقية بتأسيس منظمات ذات طابع جماهيري من حيث تركيبتها وتوجهاتها وأهدافها ونشاطاتها، وتقدّم عدد من النساء التقدميات بطلب لإجازة منظمة نسائية باسم "جمعية تحرير المرأة"، تميزت أهدافها بالجمع بين قضايا المرأة الخاصة والقضايا الوطنية العامة، ولكنها لم تجز من قبل وزارة الداخلية آنذاك، وفي ١٠ - ٣ -١٩٥٢ وفي اجتماع موسع للطليعة التقدمية من النساء العراقيات أُعلن في بغدادعن تأسيس (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة في العراق)، كمنظمة نسوية ديمقراطية جماهيرية تضمّ نساء العراق على اختلاف طبقاتهن واتجاهاتهن السياسية ومعتقداتهن الدينية والتي تحول اسمها عام ١٩٥٩ إلى (رابطة المرأة العراقية) وحددت أهدافها في:

- النضال من أجل السلم والتحرر الوطني والديمقراطية.
- النضال من أجل حقوق المرأة ومساواتها
- لنضال من أجل حماية الطفولة وسعادتها

وحصلت الرابطة على حق العمل العلني عام ١٩٥٨، وفتحت لها مقرات وفروعاً في كافة أنحاء العراق وقدّمت مشروعا تحت اسم (قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩)، وشهدت الحركة النسوية تحجيما وتراجعا بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ وإلغاء عمل المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة ولكنها استأنفت نشاطها بإعادة (رابطة المرأة العراقية) صلاتها بعضواتها بعد عودتها للعمل في الاعوام ١٩٦٤-١٩٦٥، وفي عام ١٩٦٩عادت الرابطة إلى النشاط بعقد كونفرنس موسع نظمته الرابطة لتدارس

أوضاع المرأة، بمشاركة نساء من عموم مناطق العراق رغم عدم حصولها على إجازة عمل وشهدت سنوات منتصف السبعينات انتعاش الحركة النسائية على نطاق جماهيري وحصول المرأة على مكاسب جديدة نتيجة لنضالات المرأة وتأثيرات السنة العالمية للمرأة ١٩٧٥، واتخذت الرابطة قراراً بتجميد نشاطها كإجراء اضطراري نظراً للهجمة الواسعة التي واجهتها النساء الناشطات من قبل الأجهزة الأمنية في زمن النظام السابق والممارسات القمعية، وفي شباط ١٩٧٩ قررت سكرتارية الرابطة إلغاء قرار التجميد والعودة إلى النشاط للدفاع عن المرأة وحقوقها.

وبمناسبة الثامن من آذار نقدم باسم رابطة المرأة العراقية أجمل التهاني للنساء في كل بقاع العالم، وهن يخضن نضالاً متعدد الأوجه، متنوع الآليات، لتنال المرأة حقوقها المشروعة والمدونة في الشرعة الدولية والدساتير الوطنية، والتي يتم تجاوزها دائما بهذا القدر أو ذاك، ولأسباب عديدة من قبل القوى السياسية المتنفذة والماسكة بزمام سياسات البلدان.

وفي العراق، مازالت النساء يواجهن استمرار التجاوزات على حقوقهن، بالرغم من أنها محمية بالدستور العراقي ويعشن أوضاعاً مؤلمة بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة، وزيادة أعداد الأرامل والمطلقات، كما تدّل على ذلك أرقام وجداول وإحصائيات وزارة التخطيط، وهذا يتزامن مع ارتفاع نسب تسرب الفتيات من التعليم بمراحله المختلفة، وغياب تكافؤ الفرص للحصول على عمل وندرة البرامج الحكومية لتأهيل النساء والفتيات لتمكينهن اقتصاديا لضمان فرص العمل.

وبهذه المناسبة نودّ تذكيرالمؤسسات الدولية أنه ما زالت الآلاف من النساء العراقيات الأزيديات وغيرهن اللواتي تمّ سبيهن من قبل عصابات داعش منذ ٢٠١٤ مجهولات المصير ومئات النساء والفتيات من الضحايا الناجيات هن بحاجة إلى الرعاية النفسية والمعنوية وتوفير فرص جديدة للحياة لهن.

وتعاني المرأة لليوم من الفكر الذكوري الذي يحمي الممارسات اللا إنسانية تجاهها، ويشجع على زواج القاصرات وزواج النهوة والفصلية وقوانين تخفف أحكام جريمة قتل النساء المتزايدة بحجة غسل العار وحماية الشرف. وفي ظل الأوضاع التي يمرّ بها عالمنا بسبب جائحة كورونا باتت المرأة تعاني المزيد من العنف الأسري وتقدم الجهات المعنية أرقاماً مخيفة بهذا الشأن.

نود كذلك الإشارة الى تراجع دور المرأة في كافة المجالات، وبالأخص في مجال صنع القرارت السياسية والاقتصادية، بالرغم من أن نسبة النساء في برلمان العراق ٢٥٪ ، ويعدّ من أول البلدان العربية التي تبنت تنفيذ القرار الدولي ١٣٢٥منذ سنوات لدعم تمكين ومساهمة المرأة في تحقيق السلام والأمن، كما تمّ اطلاق خطة العمل الوطنية الثانية لتمتد بين اعوام ٢٠٢١ الى ٢٠٢٤ .

في هذه المناسبة العالمية نطالب بإلغاء كافة التشريعات المجحفة بحق المرأة، والتي تبيح زواج القاصرات وجرائم غسل العار وتشريع القوانين الرادعة للحماية من العنف الأسري، ورفض كل اشكال العنف والانتهاكات الممنهجة التي تواجهها النساء .

برنامج متواضع نحو إصلاح الأجهزة الأمنية

غالب حسن الشابندر

في حلقات سابقة تعرَّضتُ الى جملة مؤشرات تحول دون تأسيس منظومة أمنية مهنية ناجحة ، تؤدي أدوارها الرئيسة بأمانة واقتدار ، وكان من هذه المؤشرات التضخم الوظيفي ، والمحسوبية والمنسوبية في التعيين والتوظيف ، والاختراق الحزبي والأسري ، والتمحور الشخصي ، وانعدام التنسيق بين مختلف الأقسام والجهات الأمنية والارتباط بأجهزة خارجية ، وغيرها ...

هناك مؤشر آخر ، هذا المؤشر يحتل خصوصية مهمة في تأصيل العمل الأمني ، وتوطيده حرفياً ووطنياً وإنسانياً ، ذلك هو الثقافة ، ولا أقصد بالثقافة هنا ما جاء في تعريفات علماء الانثروبولجيا والاجتماع ، وإنما ثقافة الاختصاص ، فالاختصاص بعلم من العلوم أو مهنة من المهن أو حرفة من الحرف لا تعني مهارة نظرية وتطبيقية فقط ، كان يكون هناك الطبيب المختص ، العارف باختصاصه علمياً ،البارع في تطبيقه ، بل أن يكون مثقفاً بما يتصل بالطب كونها مهنة إنسانية ، وكونها حاجة اجتماعية ، وكونها أمانة وشرفاً، وإن الطبيب الناجح ليس فقط هو العالم بما اختص به من مرض ، وبارع في التشخيص وتحديد العلاج ، بل هو الذي يتعامل مع مريض وليس مرضاً، يتعامل مع إنسان وليس مع بدن خالص ، وإلى غير ذلك من مقتربات تصب في هذا المعنى للطب والطبيب.

المنتسب الأمني ليس موظفاً كلاسيكياً ، يؤدي دوره كأنما ماكنة ، تأدية واجب ، يباشر عمله في ساعة محددة ، وينتهي من عمله في ساعة محددة ، بل المنتسب الأمني أكثر من ذلك بكثير ، وإن ما يكمِّل عمله ، أو يرتقي بوظيفته هو الثقافة ، ليس الثقافة بالمعنى التقليدي ، فهذه الثقافة مطلوبة بحد ذاتها سواء بالنسبة للمنتسب الأمني أو غيره ، بل هي حاجة إنسانية ، بل المقصود كما شبّهنا بثقافة الطبيب الناجح ، أي ثقافة أمنية ...

فهذا المنتسب يجب قبل كل شيء أن يعرف معنى (الأمن) ، حيث تطور كثيراً كأفق ومضمون وهدف ، فهناك أمن الوطن ، وأمن الأسرة ، وأمن الشارع، وأمن الثقافة وأمن الشعب ، وهكذا ... أما إذا اقتصر معناه فقط في حماية الوطن بالمعنى الكلاسيكي فهي ثقافة بائسة جداً، وأنا أذكر هنا مفردة (الأمن) كمثل ...

وإلّا هناك شك بأن يطلع المنتسب الأمني على حقوق الانسان وتطبيقاتها في هنا وهناك ، وهل هناك من شك بأن المطلوب من المنتسب الأمني أن يتثقف على جغرافية بلده ، ومشاكل شعبه ؟ وهل هناك من شك بأن يتقن المنتسب الأمني بعض فنون حرب العملة التي أصبحت من أخطر الحروب التي تهدد اقتصاد الشعوب خاصة المستضعفة ؟ وهل هناك من شك أن يتقن المنتسب الأمني بعض دروب ومناهج التحليل السياسي ؟ وهل من شك أن يطلع المنتسب الأمني على بعض تقاليد وثقافة وأعراف شعبه ؟ وهل هناك من شك أن المنتسب الأمني يجب أن يطلع على بعض علوم الجريمة ؟

أن المنتسب الأمني الذي لا يتسلح بثقافة جيدة ، تتصل بمهنته ورسالته ، إنما بمثابة موظف عادي مهما كانت رتبته ودرجته الوظيفية ، إنما هو مجرد آلة ، وليس حركة وحيوية وعطاء .

والحقيقة إن تحقيق هذا الفهم الشمولي للأمن بالنسبة للمنتسب الأمني يجب أن لا يقع على عاتق المنتسب وحده ، بل يجب أن تساهم دوائر الجهاز الأمني بتوفير مستلزمات هذه الثقافة ، ويجب أن تضع خطة محكمة على طريق هذه الوسيلة والغاية في آن واحد ...

المطلوب تثقيف رسمي عبر كراسات سهلة اللغة ، هذه الكراسات ليست مدرسيّة ، أي ليست ضمن الدراسات الاكاديمية ، بل كراسات للتثقيف العام ، تتجدد دائماً ، بين فترة وأخرى ، تحمل المستجدات التي تتصل بالأمن وشؤون الأمن ، ولست أدري إن كانت هناك فرقة أو لجنة التوجيه المعنوي في مثل هذه الأجهزة أو لا ، فإن كان ذلك بالإيجاب فان من صلب التوجيه المعنوي هو التثقيف على الأمن بالمعنى المعاصر الذي يتجاوز المفهوم المحدود ، الذي طالما يتخذ صيغة ضيقة ، حماية الحقوق ومواجهة المخاطر الخارجية والداخلية ، بل الأمن اليوم يعني أمن كل شيء يتصل بحماية الوطن والشعب ، وعليه فان المطلوب تزويد المنتسب الأمني بثقافة أمنية مستوعبة ، عبر محاضرات وكراسات وحلقات درس وتعليم ، وأن يكون إتقان ذلك جزءاً لا يتجزأ من الاستحقاق الوظيفي ، وفي المقدمة الترقية والتدرج الوظيفي .

وهنا اقترح على الجهات الأمنية ـ مع اعتذاري لأهل الاختصاص ـ تزويد المنتسب الأمني بقاموس علمي يشرح أهم المصطلحات التي تخص الأمن معنى ووظيفة وهدفاً ...

في عيد المرأة !

ادم عربي

نستذكر قول الكاتبة الفرنسية في هذا المقام ، سيمون دي بوفوار ، « المرأة لا تُولد امرأة بل تُصبح امرأة « ، والمقصود بقولها هنا ان المرأة تُولد انثى مختلفة بيولوجيا عن الرجل ومن ثم تُصبح امرأة ، والقصد بامرأة هنا ، كائنا دونيا اقل مرتبة من الرجل ، وهي تُريد ان تقول لا يجوز باي حال من الاحوال اعتبار انوثة البيولوجية سببا في دونية المرأة ، بل هو حكما اجتماعيا بتحويل الانوثة الى دونية . لكن السؤال لماذا الانوثة البيولوجية قرارا بدونية المرأة ؟ .

في العلاقات الحيويه بين الكائنات الحية ، يوجد نوع من العلاقات وهي الصراع على الاناث ، فمثلا في قطيع من الاغنام ، الى جانب الصراع على الغذاء والماء ، صراع الذكور على الاناث وقد ينتهي الصراع بموت ذكور في القطيع ، على ان الانسان وهو يحمل غراءزة الحيوانية يحمل معها العقل والفكر وهو ما يميزة عن الحيوانات الاخرى منذ ان غادرها ، اذن الطبيعة الحيوانية الغريزية غير العاقلة فرضت طبيعة الصراع بين النوع الواحد من الكائنات الحية ، صراع ذكوري - ذكوري في جانبة او يحمل في داخلة صراع ذكوري-انثوي ، هذا الصراع غريزي غير عقلاني جذورة حاجات الكائن الحي .

سواء كانت تلك الحاجات للحفاظ على النوع او من مقوماات استمرار حياة الكائن الحي بصورة طبيعية خارج عن وعي ذاته الحيوانيه ، لكن هل يوجد في القطيع ضمن العلاقات الحيوية صراع الاناث على الذكور؟ اعتقد ان شيئا من هذا القبيل غير موجود، فلا يوجد في القطيع صراع اناث على الذكور، وهذا يقودنا بالتالي الى طرح الاسئلة : لماذا فقط صراع الذكور ؟ وما اساس هذا الصراع ؟ وما سبب تحييد الانثى في القطيع في هذا الصراع؟ . صراع الذكور هو صراع الاقوياء الذي اساسة ما منحتة الطبيعة للذكر من قوة العضلات الكامنة في تركيبه الجسماني والبيولوجي المختلف عن الانثى واساسة ايضا ما اعطته الطبيعة للذكر من هرمونات استعداد جنسي على مدار العام ، لذلك منحته الطبيعة القضيب الذي هو اداته الجنسية والتي لا تتم العمليه الجنسيه الا به، مقارنة مع الانثى في القطيع التي لها ايام استعداد جنسي معدودة ، ومنحتها الطبيعة صفة المتلقية والمكملة للعملية الجنسية . ان الاختلاف البيولوجي اساس عدم مساواة الرجل والمراة .

ان كافة تفاصيل مجريات التاريخ وحتى يومنا هذا تؤكد بالتجربة والوقائع الحقيقية ان الوعي هو نتيجة وليس سببا , وان النطورات في كافة المجالات الانسانيه من فن وعلم وسياسه وفلسفه ما هي الا نتيجة تطورات في الماديه في الحياه الاجتماعيه. الفلسفه ليست من علم الغيب وانما هي من لدن الواقع، وان أي فلسفه حقيقيه هي من لب واقعها ومكانها وزمانها وفي علاقه نتبادله مع هذا الواقع وهنا تكوالفلسفه مجابه للواقع , كما ان التطورات العلمية التي شهدتها البشرية لم تبدأ بالجملة من نقطة واحدة (زمانيا وجغرافيا) بل كانت نتيجة تفاعلات هائلة استغرقت الاف السنين وشاركت بها معظم المجتمعات البشرية وان بنسب متفاوتة. فمثلا الفلسفه اليونانيه انتشرت في كل اراء العالم سواء عبر الحروب او عبر التجاره, وظلت الفاسفه اليونانيه هي اساس القاعده الفكريه للفلاسفه حتى عصور النهضه الاوروبيه والسبب ان هذه الفلسفه اليونانيه كانت تتناغم مع عصر الاقطاع , االمتد الى نحو ٤٠٠٠ عام وهو اطول تاريخ البشريه, وعلى الرغم ان الفلسفه اليونانيه كانت وثنيه الا انها لم تتعارض مع الديانات الثلاث اليهوديه والمسيحيه والاسلاميه , حيث لم تنكر وجود خالق رغم وثنيتها , ولم تتصادم هذه الدياتات معها , حيث لم تات هذه الديانات بما يتعرض مع قواعد المجتمع الاقطاعي. وفي اطار الصراع على ملكية الارض وملكية العبيد دارت معظم المعارك في التاريخ حتى بداية العصر الراسمالي الحديث، وفي ذات الاطار نشط العلماء والفلاسفة في خدمة الطبقة الحاكمة بما يمكنها من تثبيت السيطرة. وحيث ان الطبقه المسيطره كانت الاقليه والعام من يقع عليه الظلم والاطهاد لجئت هذه الجماعات بالاستعانه بقوى غبيه واله غبيه لتخليصها وكان هذا منبع الاديان. ومن اجل خدمة الاسياد ملاك الارض والعبيد حدث تقسيم العمل بين الرجل والمرأة منذفجر التاريخ.. فالارض تحتاج الى قوة الرجل الجسميه والغضليه من اجل المحافظه عليها من عدوان خارجي واضافة اراضي جديده مما تطلب تجييش المجتمع، فقد تم رفع مكانة مكانة الرجل و رسم عمله خارج المنزل .. فيما المرأة في المنزل كخادمه للرجل الذي يخدم سيده. وحيث ان الرجل بقوته البدنيه قادر على حماية نفسه ولاخرين ، فقد فرض على المراه ان تختفي خلف ستار العفة والشرف كي تحافظ على نفسها. وحرمت من جميع حقوقها ولم تكن ابدا مساوية للرجل فما نراه اليوم في المجتمعات الاسلامية ، ومجتمعات العالم الثالث عموما، من مفاهيم وقيم وحقوق تتعلق بالمرأة ما هي الا امتدادا لتلك القوانين السائدة منذ خمسة الاف عام .. حيث ان مجتمعات العالم الثالث لا زالت تعيش في نظم وقواعد ونمط انتاج المجتمع الاقطاعي. ان مجتمعات الاقطاع افرزت قوانينها وثقافتها كافرازات المجتمع الاقطاعي وحددت مكانة المراه والرجل بما يتناسب مع طبيعة النظام الاقطاعي ، في عصر النهضه والصناعة والثورة وتطور الانتاج بكافة اشكالة ، زاد الطلب على الأيدي العامله لتغزيه الصناعات المزدهرة والمتطورة ، تم زج الرجال والنساء والاطفال في العمل حيث يستطيع كل منهم العمل جنبا الى

جنب بنفس الكفاءة بسبب تطور وسائل الانتاج ، ولم يعد هناك تقسيم للعمل كما في السابق فالمراة على القاعدة الماديه كالرجل ، وعندما اتيح لها التعليم كانت تجاري الرجل وفي بعض الحالات احسن منه

حققت الراسماليه التساوي بين الرجل والمراة فالمراة تعمل جنبا الى الرجل ومتعلمه شانها شان الرجل ، اذن هذا هو التساوي القاعدي المادي بينهما او القاعدة المادية لتساوي المراة مع الرجل ، لكن رغم وجود هذه القاعدة المادية والتشريعات العصرية والتي ساوت المراة بالرجل في كافة المجالات ، الا اننا نرى ان المراة ما زالت تعاني من العنف والاغتصاب والتميز في ارقى المجتمعات ، فهل لهذه الظاهرة دور للمراة فيها؟ على المرأة ان تفهم انها ليست سلعه ، وان بدا هذا الامر في مخيلات الكثيرات ، فمتى ما تحررت المراة من نظرتها هذه الى نفسها ، تكون قد بنت القاعدة المتينه لمساواتها ، اذ لا معنى للغة الجسد في قضية مساواة المرأة والتي اصبحت سلعة رائجة لحضور المرأة ، فظاهرة تعري النساء ومن خلال منظمات كما في منظمة « الفيمن» ظاهرة تكرس دونية المراة وان ظهرت امام الاعلام قمة تحرر المرأة ، ان ظاهرة تعري المرأة كنوع من الاحتجاج لا تخدم قضية المراة وانما هي في مضمونها العام اقتناع يتبعة ممارسة يدلل على السطحية الفكرية ويدلل على ان جسم المراة هو محور النزاع وهو بالتالي تكريس لدونية المراة وتسليع ما تملك ، ولذلك نقول على المراة الاضطلاع بمسؤولياتها ، وفقط تضع نصب اعينها انها على قاعدة المساواة الكاملة مع الرجل فكرا واقتناعا وليس قولا ،على المرأة فرض اجندتها المستقبلية ، ويكفيها استهتارا ولعبا بجسدها ، وهي بذلك تُقدم خدمة مجانية للقوى الرجعية ، لا تزال المرأة في كثير من الدول الغربية وخاصة فرنسا اجرها اقل من الرجل حسب القانون (by law) ، وهذا عقبة كبرى في اكثر الدول المتقدمة امام المرأة وتاكيدا على استغلال المرأة ودونيتها ، ان مساواة الرجل بالمرأة ليس في حريتها الليبرالية فقط على اهميتها ، بل بكل شيء جنبا مع الرجل ، فمتى تُدرك المراة ذاتها وتحدد ملامح مساواتها؟ .

خطاب الكراهية وصكوك الوطنية في منصات التواصل الاجتماعي

لنبعد ابواق الحقد عن صفحات الفيس بوك في عام ٢٠٢١

نهاد القاضي

منذ سنين انبثقت صفحات التواصل الاجتماعي كي تضيف لهذا الكون صورة رائعة من التعارف والتقارب بين قرى بسيطة في اقصى القطب الشمالي الى بيت صغير في اقصى القطب الجنوبي مارا بكل دول العالم لنشر معلومة عن بيئة صغيرة، او فكرة لطفل، او نشاط لشابة، او بحث لعالم، او اطروحة او دراسة في بناء الانسان او النبات او الحيوان، شبكة عنكبوتية كبيرة تكلفتها بسيطة جدا على المواطن، تنشر المعلومة الطبية والفرحة وتواسي الاحزان وترمم البيوت وتذكر بتاريخ ماضي و وثائق غير معلومة عن الانسان والوجود، علاقات وتواصل بين الثقافات وبين الذكور والاناث ومنصات خاصة بالحوار والنقاش واثراء الافكار، صفحات خاصة بأعمال للخير واسناد البيئة والدفاع عن حقوق الانسان، مجموعات مختلفة تشكلت هدفها الاول لعمل الخير ونشر المعلومة وتقوية العلاقات واختصار الوقت والمسافات .. كل هذا الجمال وهذا الثراء المعلوماتي للاسف تغير مفهومه واهدافه في بعض الاوطان وعند بعض المجموعات والاشخاص، حيث يحاول هؤلاء اليوم ان يحول هذه المنصات المعلوماتية الى مستنقعات لتصفية الحسابات ومسرح للإساءة وقلم للتهجم والافتراء مجموعات واشخاص غير بسيطة منها تدعي الثقافة، تصرح بالوطنيات، تحاول ان تجعل من هذه الصفحات المعلوماتية بيتا للهيمنة والردع والتخويف، وكرا لتصريف الاكاذيب وتشويه الحقيقة، والاغرب من ذلك اخذت فئات اخرى ان تقتحم صفحات الغير وتقدم مداخلات غايتها للإساءة بعبارات تهجمية واتهام غير مسبق بفرض افكار خاصة في مواضيع بعيدة عن ما ينشر في الصفحة، تطرح مطالبات بصيغة الامر على صاحب او صاحبة الصفحة ان يقوم بها، في محاولة الهيمنة على صفحات الغير ، وترفض بكل حدة اي معلومة اخرى تختلف معهم في الفكرة او الاتجاه او الهدف ناسفين بذلك كل ركائز الديموقراطية التي يؤمنون بها قولا ويمارسون العكس

تمادت هذه المواقف خلال سنة ٢٠٢٠ نتيجة تواجد الاغلبية في مساكنهم محجوزين، بسبب قواعد وانظمة كوفيد -١٩، كي تجعل من صفحات التواصل الاجتماعي اداة لجرح الاخر واذلاله او لتخوينه واتهامه بما لا يرضي احد فقط لأنه مخالف لهذه المجموعات بالفكرة او بالتوجه او بالوسيلة او لانه غير مقتنع بمسيرة الحقد والاكاذيب و مؤمن بان لكل الحق في نشر ما يبغيه على صفحته او مؤمن بالتسامح او بالنقد الهادف غير الجارح .

اصبحنا يوميا نستمع الى معزوفات نشاز من ابواق الحقد تحت مسميات حقوقية منها حرية التعبير، وحين المناقشة نقف امام مادة قانونية مهمة في لائحة حقوق الانسان تضعك بين فكي كماشة القانون الدولي حيث تقول ان المقابل يعبر عن رأيه و وجهة نظره انه يحاكي الاخر بفكرة ولكن اي فكر.. فكر كله اورام سرطانية وعبارات تكاد تكون ألغام جاهزة لتفجير منصات الحوار الهادئ او براميل بارود لأشعال الصفحات انها مشكلة كبيرة ودولية عند الجميع، حيث صعوبة التمييز بين وجهة النظر وحق التعبير وخطاب الكراهية فأستغل هذا البعض هذه الشعرة البسيطة بين القانون والا قانون، ونراه يمارسها يوميا بقرع طبول الحقد عليها، فيسب ويلعن من يريد ويتهم من لا يحب، ويفتري على من خالفه، ويكذب الحقائق، ويزور الوثائق الثبوتية بحكم العولمة والقدرة الالكترونية حيث يفبرك فلم فكاهي ويحوله الى مأساة ويضيف عليه ما يحب من اصوات وكلمات معبرة عن تصفية الحسابات فيصنع فيلم على مقياس الحاقد، ورغبة المعتدي وبصورة توثيقية .

لم يكتفي البعض هنا بل نصب نفسه او مجموعته بطلا للحوادث وقائدا للثورات والتظاهرات و مدرسة في الأخلاق والفن والوطنية والثقافة، وصنع لنفسه عرشا من العاج خلف جهازه الالكتروني راح يتهم الاخرين بما يحلو له من صفات، بل وصل به الامر ان يمنح من يريد وسام الوطنية ويدين الاخر بالعمالة او الانتماء لجهات بعيدة عن الانسانية والديموقراطية.

للاسف انهم ينسون انفسهم احيانا ولا ينظرون لوجوههم في المرآة، من انتم يا سادة كي تمنحون الاخرين حق الوطنية، وكيف يحق للحاقدين تقييم وطنية الاخرين، وهل يتقبل العاقل الموافقة على من يتعامل مع خطاب الكراهية يحق له منح الاخرين صكوك الوطنية والديموقراطية

لقد اساء البعض كثيرا لاستعمال منصات هذا الصرح المعلوماتي الكبير، ليكونوا فيه بؤر للأخلاقية وتوزيع صكوك الوطنية واتهام جهات ديمقراطية وطنية بكلمات نابية لا تصح قولها في المجالس.

قصر الكلام انهم يستغلون حرية الرأي بإيذاء الاخرين و يملؤون الصفحات بالكذب والترويج لجهات بعيدة عن الوطنية والديموقراطية ناشرين خطاب الكراهية والحقد واهمين بزهوي ثوبهم الوطني

نقول من خولكم كي تمنحوا لقب الوطني من عدمه للآخرين

من تكونوا حتى تنتقصوا من وطنية وديموقراطية الاخرين

بحقدكم وكراهيتكم لن تحصدوا الا الكراهية والحقد ولن تنتقصوا الا من انفسكم

ليكن عام ٢٠٢١عام انهاء خطاب الكراهية - عام المحبة والعيش معا وسوية - عام احترام حرية حق التعبير والفصل بينه وبين فرض الراي وخطاب الكراهية، ليكون عام منصات التأخي والوطنية الفعلية والابتعاد عن صرف صكوك وهمية

المغيبون والمختطفون : وعد حكومي معلق .. وإحصائيات مرعبة

عبدالله لطيف

رغم التعهدات الحكومية المتكررة، بحسم ملف المغيبين والمخطوفين، ما زال يصنف هذا الملف ضمن الملفات "المسكوت عنها". ولا تملك أية مؤسسة حكومية وغيرها "قاعدة بيانات موحدة لمعرفة اعدادهم". لكن مفوضية حقوق الانسان تقول انها بصدد نشر إحصائية جديدة بخصوص المغيبين، مؤكدة أنها تعد تقريرا في ذلك، وقد ركز على النشطاء في الاحتجاجات تشرين. وشهدت احتجاجات تشرين منذ انطلاقتها في العام ٢٠١٩، موجة اختطافات كبيرة، نفذتها جهات خارجه عن القانون، بحسب ما اكده قانونيون. في حين يتحدث مراقبون عن أن الارقام الحقيقية لملف المغيبين هي أكثر بكثير من الارقام التي تطرحها مفوضية حقوق الانسان في العراق. وتقول المؤسسات المعنية بحقوق الانسان إن ٣٦ حالة اختطاف حصلت بحق المدافعين عن حقوق الانسان ونشطاء منظمات المجتمع المدني، بين الاول من تشرين الاول ٢٠١٩ لغاية الواحد والثلاثين من آب ٢٠٢٠. ويواصل أهالي المختطفين مطالباتهم بالكشف عن مصير ذويهم وأقرانهم المشاركين في الاحتجاجات.

٨ آلاف حالة

عضو مفوضية حقوق الانسان، أنس العزاوي، قال في حديث سابق للبرنامج الأسبوعي "يحدث في العراق" الذي يبث على صفحة الحزب الشيوعي العراقي في فيس بوك، إن "جهات عدة تهتم بتسجيل ارقام المغيبين، بينما لا توجد قاعدة بيانات موحدة في العراق لجمع الاحصائيات المعنية بهذا الملف".

وذكر أن "هناك من يتحدث عن احصائيات تزيد عن ١٥ الف مغيب، في حين ان مجالس المحافظات والحكومات المحلية قدمت قوائم تقول ان عدادهم يزيد عن ٥ آلاف مغيب".

وتابع قائلا: "المفوضية سجلت ٨ آلاف ادعاء بالاختطاف من قبل ذوي المخطوفين منذ عام ٢٠١٧ لغاية ايلول ٢٠٢٠، وكانت أسباب الاختطاف مختلفة".

وأكدت المفوضية انها بصدد تحديث ارقامها بخصوص هذا الملف بحسب اتصال هاتفي مع مراسل "طريق الشعب"

علي جاسم

وتحدث والد المحامي المخطوف، علي جاسب لـ"طريق الشعب"، عن اختطاف ابنه قائلاً: "في الثامن من تشرين الاول ٢٠١٩ جاء اتصال الى ولدي علي، وادعى المتصل بأنه بحاجة إلى استشارة قانونية، واتفق معه المتصل على موعد للحديث عن الموضوع". وقال انه "بحسب اخر تصوير لكاميرات المراقبة الموجودة في الشارع، ظهر علي يلتقي بامرأة قامت باستدراجه، ثم وجهت إشارة الى سيارة فيها مسلحين قاموا باختطافه، واقتادوه الى مكان مجهول في محافظة ميسان".

وزاد "توجهنا نحو القضاء. وبعد محاولات أكد القضاء من خلال شبكة (أسيا سيل) ان الاتصال الذي ورد لعلي كان من شريحة غير مسجلة لدى الشبكة"، مردفا "توصلنا في ما بعد الى أن الشريحة كانت تستعمل من قبل إحدى الفصائل المسلحة في ميسان"، حسب قوله.

إحصائية: ١٦٨ انتهاكا في اقل من سنة

وأصدر مركز النماء لحقوق الانسان،مؤخراً، تقريراً إحصائياً، حول ما تعرض له مدافعو حقوق الانسان ونشطاء المجتمع المدني في العراق اثناء الاحتجاجات من الاول من تشرين الاول ٢٠١٩ لغاية الحادي والثلاثين من اب ٢٠٢٠ ، أكد ان مجموع حالات الانتهاكات وصلت الى ١٦٨ حالة".

وسجّل المركز في تقريره: ٣٩ اغتيالا، و ٣٦ اختطافا، و ٧ حالات اختفاء قسري، و ٣٥ اعتقالا تعسفيا، و ٣١ محاولة اغتيال، و ٢٠ حالة مضايقة وترويع.

وجميع هذه الحالات لم تطل سوى نشطاء مدنيين، ومدافعين عن حقوق الانسان.

توقعات بتصفيتهم !

من جانبه، قال المختص القانوني سجاد سالم لـ"طريق الشعب"، انه "لا توجد جهة من حقها ان تعتقل شخصا او تخفيه قسراً، من دون أوامر قضائية".

وأضاف أن "انتفاضة تشرين، والايام التي تلتها، شهدت نشاطاً لعمليات التغييب القسري التي طالت نشطاء الاحتجاجات والشباب المشاركين فيها"، التي قامت بها جهات مجهولة.

وتوقع سالم، بأن "الشبان الذين طال تغييبهم لأشهر طويلة تمت تصفيتهم".

وأشار الى ضرورة ان "تظهر المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان جهودا اكبر، من اجل الكشف عن مصير الشباب المغيبين"، مبيناً أن العراق هو "عضو بالاتفاقية الدولية لمكافحة التغييب القسري"، وعلى الحكومة ان تفي بالتزامات العراق بهذه الاتفاقية".

تشريع الانتهاكات؟

وقال الناشط المدني، في محافظة البصرة، علي المعلم، لـ"طريق الشعب"، إن "القوى السياسية المتنفذة ـ ومعظمها مرتبط بأجندات خارجية ـ تعتقد ان الناشطين الموجودين يطمحون لأخذ المناصب التنفيذية".

وأضاف أن القوى السياسية "وضعت منهاجاً كاملاً" لمهاجمة المتظاهرين، وعملوا على تشوية سمعتهم "لتشريع الانتهاكات" التي يقومون بها في وقت لاحق.

وأوضح ان الحراك الاحتجاجي جاء "بمفاهيم جديدة خارج منهاج القوى السياسية"، واجبرت المجتمع على المطالبة بالحقوق والحريات، وهذا عكس ما تريده السلطة، لكنهم يجدونه يشكل "خطراً عليهم".

وأشار المعلم الى أن "القوى السياسية الفاسدة تسعى لرعاية مصالح دول اخرى داخل العراق، في حين ان الاحتجاجات رفعت شعارات وطنية وحاولت ان تعزز الهوية الوطنية. وهذا عكس ما تطمح اليه بعض البلدان المجاورة".

هذا ويستمر تغييب العشرات من الناشطين من بينهم جلال الشحماني، واعي المنصوري، فرج الحلو، علي جاسب، مازن لطيف، توفيق التميمي، وغيرهم الكثير.

إقرار «قانون الناجيات الإيزيديات» بعد مرور سنتين على تقديمه لمجلس النواب العراقي

واخيرا اقر مجلس النواب العراقي في جلسته ال ٣٨ من الفصل التشريعي الأول للسنة الثالثة، المنعقدة في الاول من آذار ٢٠٢١ « قانون الناجيات الايزيديات » اللواتي تم تحريرهن من قبضة ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية «داعش» ويشمل القانون ايضا الناجيات من أتباع المكونات الاخرى ، وتم اقرار القانون بكافة بنوده وبحضور ١٨٠ نائباً.

أن إقرار هذا القانون ، وإن جاء متأخراً ، يعتبر خطوة مهمة لطالما انتظرناها من اجل انصاف العراقيات الناجيات والمتضررات من الارهاب الداعشي منذ ٢٠١٤ ، كما يعني إقراره الاعتراف رسمياً بمسؤولية الحكومة بكافة مؤسساتها المختلفة في تنفيذ كافة بنود القانون من أجل تعزيز مكانة الناجيات مجتمعياً وضمان حياتهن ومستقبلهن في جو صحي جسدياً ونفسياً واعادة ثقتهن بالمجتمع والدولة.

يعود تاريخ « قانون الناجيات الايزيديات » الى نيسان ٢٠١٩ حين قدمت الحكومة مسودة مشروعه الى مجلس النواب العراقي لإقراره وقد تولت عدة جهات منها ، لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين، لجنة حقوق الانسان، لجنة المرأة والاسرة والطفولة النيابية في ٢ تموز ٢٠١٩ الاشراف عليه وإعداد مسودته.

أن تنفيذ بنود هذا القانون من شأنه أن ينهي مأساة أبرياء تعرضوا لحملات إبادة جماعية قاسية ، وأن يعيد تأهيل شرائح مجتمعية مهمة كي يساهموا في عملية البناء المستقبلي لمجتمع حضاري متطور ينسجم وتأريخ ومكانة الوطن بعيداً عن كل أساليب الإرهاب التدميرية وهذا لن يتم بدون إعادة التأهيل وتعويض المتضررين وتوفير كافة مستلزمات الحياة الكريمة مادياً ومعنوياً وثقافياً وصحياً. بجهود متميزة تم تعديل بعض من فقرات القانون واصبح يشمل كافة الناجيات ولم يقتصر فقط على الايزيديات، وتم تخصيص رواتب شهرية وقطع اراضي للناجيات، واقر القانون استثناء شرط العمر الخاص بعودة الطالبات الى الدراسة

اننا في «هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق» نأمل ان يتوفر من خلال تنفيذ بنود هذا القانون المناخ الصحيح والملائم لإعادة ما افسده الارهاب الداعشي ضد مواطنات عراقيات أصيلات. وأن يؤدي تنفيذه لتحقيق المساواة والعدالة بين أتباع الديانات والمذاهب المختلفة في العراق ، بنفس الوقت ندعو السلطات العراقية لتكثيف جهود التحري عن المختطفات والمختطفين وأطفالهم وتحريرهم ليعودوا سالمين للمجتمع من جديد.

الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

الثلاثاء ٢ آذار / مارس ٢٠٢١

بيان الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق: بمناسبة الثامن من آذار يوماً متميزاً لتكريم المرأة العراقية البطلة

هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

COMMITTEE FOR DEFENDING RELIGIOUS AND ETHNIC GROUPS IN IRAQ

تكريم المرأة العراقية واجب وطني وإنساني بمناسبة يوم المرأة العالمي، اليوم الذي تحتفل فيه كل شعوب العالم بالمرأة ودورها الريادي في المجتمعات في الثامن من آذار من كل عام، نتقدم بأخلص الأمنيات وأجملها للمرأة بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة متمنين أن تتمكن من إستعادة حقوقها الطبيعية والقانونية وأن تتخلص من الظروف الموجعة والمآسي الكبيرة وتأثيراتها التي مرت بها عبر السنوات والعقود الماضية وأن تتحرر من سجون التخلف والتراجع وأن تتوفر لها الظروف لإستعادة مكانتها في المجتمع بدون إستثناء كي تساهم في تهيئة المستقبل الجديد المنشود في عراقنا الحبيب.

لقد ساهمت المرأة العراقية منذ إستقلال العراق وحتى الآن في النضال من أجل تحرير الوطن حيث كان لها تواجد ملحوظ في المواقف النضالية على مر العصور، فرفعت صوتها عالياً مطالبة ليس بحقوقها فقط بل بحقوق المجتمع ككل الأمر الذي عرضها لمخاطر التصفيات والقتل والإغتيال ناهيكم عن الإعتداءات التي شملت السبي والإغتصاب والتهجير خاصة من قبل أجهزة النظام الديكتاتوري السابق ومن بعده المنظمات الإرهابية الداعشية المجرمة ، ثم منظمات التكفير والتطرف المتخلفة التي ساهمت كثيراً في إيذاء المرأة والنيل من كرامتها بوسائل متعددة. ولن ننسى ماتعرضت له النساء والفتيات اللواتي من أتباع الديانات والمذاهب العراقية المختلفة من عمليات إبادة جماعية وأغتصاب وبيعهن في أسواق النخاسة ، وهي ممارسات دنيئة ومهينة كانت تمارس في عصور متخلفة ومذلة . لقد كانت الجرائم التي مورست ضد النساء الإيزيديات والمسيحيات والشبكيات والكاكائيات (ومن قبلهم المندائيات خلال فترة الإقتتال الطائفي العنصري) وباقي أتباع الديانات والمذاهب في العراق أبان سيطرة عصابات داعش على مناطق سكناهم جرائماً ضد الإنسانية وتصنف كونها جرائم إبادة جماعية. أن أستمرارية معاناة النساء العراقيات اللواتي تعرضن للمحن بسبب الجرائم الطائفية الوحشية الجبانة من أتباع كافة الديانات والمذاهب في العراق حتى بعد الإعلان عن القضاء على العصابات المجرمة دون العمل الفعلي والجاد لإعادتهم إلى مناطق سكناهم وتوفير مستلزمات الحياة الحرة الكريمة لهم يعني أن المشكلة لم تحل بعد وسيبقى تأثيرها السلبي على المجتمع وتنشئة الجيل الجديد مما يعني أن تأثيرات تلك الجرائم مازالت قائمة ومؤثرة سلبياً في المجتمع.

ننتهز هذه المناسبة لمطالبة من يملكون الصلاحية والمنصب في الدولة للعمل من أجل إعادة كل الحقوق المغتصبة للمرأة العراقية بدون تمييز ديني أو طائفي وإعادة تأهيل العوائل المهجرة والمغتصبة وتعويضها وتوفير كل مستلزمات التأقلم والإندماج في المجتمع مادياً وطبياً ونفسياً كي تساهم في إعادة البناء.

لنحتفل جميعاً وكل من موقعه بهذه الذكرى العطرة تقديرا للمرأة ولجهودها ودورها الرائد في الحياة. الذكر الطيب والجميل لكل من ضحت بحياتها من أجل المبادئ الإنسانية السامية ولتكن هذه الذكرى مناراً للجميع من أجل وطن تسوده العدالة والمساواة ، وطن بدون فساد ، وطن بدون طائفية .

الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق

٨ آذار ٢٠٢١

بيان جمعية المواطنة لحقوق الانسان عن القمع الدموي لاحتجاجات شباب الناصرية

تتواصل الاحتجاجات الجماهيرية بشكل واسع منذ اكثر من ١٠ سنوات وبأشكال متنوعة تعبر عن الغضب الشديد عن ما تقوم به جميع سلطات الدولة العراقية من تغييب الحريات والحقوق المضمونة اساساً في الدستور .

وما زالت مدينة الناصرية المنكوبة بكل معاني الكلمة تقدم الشهداء والجرحى والمعوقين ثمناً لقمع السلطات الامنية الغاشمة التي لا تراعي حقوق الانسان نهائياً .

فمنذ يوم الاثنين ٢٢ شباط تصاعدت الاحتجاجات لاسباب معروفة اغلبها موضوعية نتيجة استمرار انتهاكات حق التظاهر السلمي ، المعاناة الشعبية الاقتصادية ، البطالة ، الفساد الاداري والمالي ، لكن بدل تنفيذ واجب السلطات الامنية بالحفاظ على المتظاهرين والمحتجين وحمايتهم ، راحت هذه الاجهزة تتصدى بالرصاص الحي والاساليب القمعية التي لم تثن الجماهير المكتوية بالفساد والبطالة والتمييز المتنوع عن مواصلة الاحتجاجات والمطالبة بتحقيق المطالب المشروعة ، فكان نتيجة الاحتجاجات بما في ذلك ما حصل اليوم من قمع واسع ، سقوط شهداء بلغ عددهم ٦ اشخاص وقد ضاقت بالجرحى المستشفيات التي فاق عددهم ١٥٥ جريح .

- أننا نستنكر بشدة ما قامت به القوات الامنية مهما تكن المبررات والذرائع .

- وندعو السلطات المحلية والمركزية الى حماية المتظاهرين وايقاف القتل المتعمد .

- وتقديم كافة المتهمين بإستخدام الرصاص الحي او ادوات القمع الاخرى الى المحاكم لمحاكمتهم بعدالة .

تلبية مطالب المشروعة للجماهير الغاضبة ، من اجل الاستقرار لا بد من ايقاف القمع المنفلت وعدم احترام حقوق الانسان .

جمعية المواطنة لحقوق الانسان
٢٧ / ٢ / ٢٠٢١

عن اعلام المرصد السومري لحقوق الانسان

(١) ١٥ ألف شكوى عنف أسري خلال عام

كشف عضو مفوضية حقوق الانسان في العراق، علي البياتي، اليوم الخميس ٤ / آذار / ٢٠٢١ ، في حديث لـ (بغداد اليوم)، إن "وزارة الداخلية استلمت خلال العام الماضي أكثر من ١٥ ألف شكوى عنف أسري اغلبها كانت عنف الزوج ضد الزوجة او اولاده بالإضافة الى خلافات اخرى بين الاسرة الواحدة".

ولفت الى ان "الكثير من الشكاوى لا تسجل بسبب ضغط العامل الاجتماعي، على الاسرة التي يحدث فيها التعنيف بشكل مستمر".

واضاف البياتي، أن "هناك قيود في عمل المؤسسات الحكومية بسبب جائحة كورونا وبالإضافة الى تقليص عمل كواردها، لذا فان ارقام الشكاوى لا تشكل حقيقة المشهد الحقيقي للعنف الاسري، وهي أكبر بكثير مما نسجله بشكل رسمي".

ومنذ ثلاثة أشهر، ينتظر قانون مناهضة العنف الأسري في البرلمان، التمرير، في ظل تصاعد العنف بالسنوات الأخيرة.

وعن الموضوع، علقت عضو اللجنة القانونية النيابية، ريزان شيخ دلير، الثلاثاء (٢ شباط ٢٠٢١)، قائلة إن "هناك عشرات القصص تردنا يوميا عن حالات العنف الأسري غالبيتها تكون تجاه النساء، بالتالي نحن اليوم بأمس الحاجة لتشريع قانون مناهضة العنف الأسري، للحد من هذه الظاهرة".

وأضافت أن "المرأة تتعرض للتعنيف من قبل زوجها أو شقيقها أو والدها، بالتالي تشريع هذا القانون يوفر لها الحماية من التعنيف"، لافتة أن "وعي المرأة العراقية كبير ونحن نعول عليه في مواجهة العنف الذي يتعرض له عبر القانون".

(٢) انتهاكات الطفولة في العراق «خطيرة»

كشفت المفوضية العليا لحقوق الانسان عن ان الانتهاكات التي تحصل للطفولة في البلاد، خطيرة ولا مثيل لها في العالم.

وقال عضو المفوضية فاضل الغراوي في حديث صحفي، ان «المفوضية قدمت منذ العام ٢٠١٥ قانون حماية الطفل والذي اعد بالتعاون مع منظمة اليونسيف للامومة والطفولة التابعة للامم المتحدة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد مناقشات وندوات عدة، بيد ان القانون بقي في ادراج مجلس شورى الدولة ولم ير النور حتى الان، بالرغم انه من التزامات العراق بالاتفاقية الدولية الخاصة بحفظ حقوق الطفل».

وعد هذا الامر «اخفاقا كبيرا من قبل الحكومة في تنفيذ متطلبات هذه الاتفاقية وقد يكون عاملا مساعدا لزيادة الانتهاكات الحاصلة في حقوق الاطفال بالعراق بسبب غياب التشريعات القادرة على الحماية وتنظيم العلاقة بين متطلبات القوانين والحقوق الخاصة بالنسبة للطفولة في العراق».

واكد الغراوي ان «مشهد حقوق الطفل في العراق مازالت تسوده الانتهاكات الخطيرة سواء ما يتعلق بالبيئة التي يعيشون فيها، او متطلبات واقعهم الصحي والتعليمي والبيئي والامني ودفعهم نحو التسول، فضلاً عن زيادة التسرب من المدارس وتعرض كم هائل منهم للانتهاكات الجنسية وبيع اعضائهم البشرية ودفعهم نحو السخرة واعمال الخدمة الشاقة، ناهيك عن المعاناة اليومية التي كانوا يواجهونها بمخيمات النزوح».

وأشار الى، أن «الطفولة ونتيجة لكل ما سبق، ما زالت تواجه مشكلات وتحديات عدة بسبب هذه الاجراءات».

مبينا انه «كان يفترض ان نشهد منذ العام ٢٠١٦، تشكيل هيئة رعاية الطفولة واطلاق ستراتيجية وطنية لحماية الطفل للأعوام الـ ٣٠ المقبلة، وتشريع قانون حماية الطفل، وبالتالي فان هذه الاساسيات ما زالت تراوح مكانها، ما ادى الى تعرض الطفولة في العراق الى انتهاكات خطيرة لا مثيل لها في العالم».

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في امريكا تدين العمل الارهابي الغادر الذي تعرضت له مدينة اربيل

بأشد العبارات تدين الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية القصف الصاروخي الارهابي الغادر على مطار اربيل الدولي والاحياء السكنية وسط مدينة اربيل والذي اودى باستشهاد احد الابرياء وجرح (٨) اشخاص اخرين واضرار بممتلكات المواطنين.

ان الهجوم البربري الخطير من قبل الجماعات المسلحة المنفلتة على مدينة اربيل يهدد امن العراق واستقراره والاضرار بالمصالح السياسية والاقتصادية وخلط الاوراق من اجل عزل الدولة العراقية عن محيطها الاقليمي والدولي.

وتدعو الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية الحكومة في المركز والاقليم الى فتح تحقيق شامل لمعرفة الجهات المسؤولة والمنفذة لهذا العمل الارهابي الجبان ولبقية الاعمال التي ارتكبت بحق السفارات والبعثات الدبلوماسية والمجمعات السكنية في المدن العراقية الاخرى وتقديمهم الى القضاء وفضح الجهات المتورطة بهذه الجرائم امام الرأي العام العراقي والعالمي.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

١٦/شباط/٢٠٢١

بطاقة تهنئة من منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / اومرك

بمناسبة يوم المرأة العالمي المصادف في الثامن من أذار ٢٠٢١ ....

تتوجه اومرك بغبطة واعتزاز باحر التهاني القلبية واطيب التمنيات للمرأة في كل مكان من هذا العالم المحاصر من قبل جائحة كورونا. والمرأة العراقية الصابرة بالأمنيات الصادقة في تحقيق أحلامها وأهدافها الانسانية النبيلة بالمساواة والتحرر من كل برابرة التخلف والرجعية والعبودية والانتقال إلى مجتمع متحضر يحترم انسانيتها ويمنحها حقوقها الكاملة والاعتراف بدورها الفاعل والكامل في بناء هذا المجتمع وفق عدالة اجتماعية ومواطنة حقيقية بالاضافة الى دورها الفاعل في بناء السلم الأهلي والتطوير الاقتصادي . ويعتبر الثامن من آذار من كل عام رمزا للتضامن ومناسبة لتصعيد النضال من أجل نيل حقوق المرأة المشروعة في الحرية والمساواة غير المنقوصة في كل مكان .

ان واقع المرأة في العراق سواء

في العهود القديمة او الحديثة وما تعرضت له من تمييز وظلم وقهر اجتماعي واقتصادي وسياسي وقانوني وما تزال من جانب النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة التي حكمت العراق طيلة الفترات الزمنية المتباينة و حتى يومنا هذا رغم نضالها المرير والمعبد في غالب الاحيان بالدم والدموع وانتزاعها بعض تلك الحقوق الشحيحة في فترات مختلفة قليلة ، واليوم وفي ظل النظام السياسي الطائفي المحاصصي الفاسد، تجري محاولة سلبها منها وفرض الهيمنة الذكورية المطلقة عليها.

وقد برهنت المرأة العراقية على رفضها هذا النهج التسلطي الرجعي المتخلف ومقاومته بفرض ارادتها وحيويتها وقدراتها النضالية قبل وأثناء انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩ الباسلة وما قدمته من تضحيات بطولية لتحقيق الشعار الشبابي والشعبي المشترك (نريد وطناً حراً ومستقلاً وحقوقاً كاملة ومصانة) . مرة اخرى، تحية وألف تحية للمرأة العراقية المناضلة الشجاعة ...

تحية لكل رائدات الحركة النسوية ، تحية إجلال واحترام لشهيدات الحركة النسوية المناضلة اللواتي سيبقين منارا ينير طريق الأجيال القادمة ، تحية لبنات دجلة والفرات خاصة

ولكل النساء في هذه المعمورة الواسعة....

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / المانيا / اومرك

عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٨ / آذار / ٢٠٢١

كيف السبيل لإسترداد الأموال المنهوبة بالفساد ؟

أكرم عبد الرزاق المشهداني *

تعد سرقة الأصول العامة مشكلة إنمائية على درجة كبيرة من الخطورة، وتتجاوز التكلفة الحقيقية للفساد بكثير قيم الأصول التى ينهبها قادة ومسؤولو بعض البلدان، مما يفضى إلى تردى أداء وسمعة المؤسسات العامة وعدم الثقة بها، وبخاصة تلك المنخرطة فى إدارة الماليات العامة وحوكمة القطاع المالى. وادراكاً منه لتلك المشكلة الجسيمة والتى تهدد عملية التنمية فى دول العالم المختلفة، طرح المجتمع الدولى إطاراً جديداً لتيسير تتبع الأصول المنهوبة من خلال الممارسات الفاسدة وتجميدها ومصادرتها وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وجاء ذلك فى فصل كامل مخصص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (هو الفصل الخامس)، حيث عرفت الاتفاقية إعادة الأصول بأنها مبدأ أساسى من مبادئ الاتفاقية، والدول الأطراف مطالبة بأن تقدم لبعضها البعض أكبر قدر من التعاون والمساعدة فى هذا الصدد.

وتشكل الموجودات المنهوبة بفعل الفساد مشكلة خطيرة لتسرب اموال الدولة، اذ ان من شان هذه الخسائر النقدية تقويض الحكم الرشيد، وإضعاف مساءلة الدولة نحو المواطنين، واستنزاف موارد التنمية، وقد بذلت الجهود من اجل تتبع التمويل، وتجاوز العقبات القانونية، التي تقف حائلا أمام استردادها، والتفاوض حول سبل إعادة الأموال، والامر لا يرتبط بدول معينة بل ان الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مسؤولة عن سرقة الاصول، واسناد المبادرات الرامية الى اعادتها، الى البلدان التي سرقت منها.

لقد كانت عملية مكافحة الفساد تعتبر ضمن مجال اختصاص حكومة كل دولة بمفردها، ولكنها اليوم أصبحت شأن المجتمع الدولي الذي يعمل سوية بمثابة المتمم والمساعد لجهود الحكومات في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين.

المقصود باسترداد الأموال المنهوبة

عملية استرداد الأموال أو الأصول المنهوبة "مصطلح يعبر عن مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية والجهود المبذولة من الدول لإستعادة الأموال التي نهبت من ثرواتها ومواردها والمتأتية من عمليات الفساد والتي هُرّبت إلى دول أجنبية أو بقيت داخل الدول نفسها "، وهو مسار يتم فيه تحديد وتجميد وإعادة هذه الأموال للبلدان التي كانت ضحية لهذا الفساد وهي عملية معقدة ومتعددة المستويات, وهي أحد أهم إجراءات مكافحة الفساد.

وقد عرفت بعض الدراسات الدولية عملية استرداد الموجودات بأنها "العمليات ذات الصلة والتي تستخدم لإعادة الموجودات المتحصل عليها بالفساد او باساليب غير قانونية والمهربة خارج الدولة، ولضحايا الفساد بما لا يضر بالأطراف حسنى النية، وذلك من خلال اللجان التي تنشا لهذا الغرض بما لا يتعارض مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقد عرفت بعض الهيئات الدولية عملية الاسترداد بانها "العملية التي تهدف إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة الموجودات المهربة الى ضحايا الجرائم التي نتجت عنها هذه الموجودات.

ويعرف الممارسون والخبراء عملية الاسترداد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بانها "مجموعة النصوص الإجرائية والتنسيقية الواردة في الفصل الخامس من الاتفاقية وتهدف هذه النصوص إلى إعادة الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد إلى بلدان الأصل التي نهبت منها هذه الأموال من خلال آليات للتعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية.

وعرّف البعض عملية الاسترداد بأنها "استعادة الأموال العامة المنهوبة بطريقة غير مشروعة إلى خزينة الدولة وفق الإجراءات التي ينظمها هذا القانون، واللائحة التنفيذية له، وطبقا لأحكام اتفاقدورية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو غيرها من الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة باسترداد الأموال المنهوبة.

وحسناً فعل المشرع عندما نص صراحة أن المقصود بالأصول في نطاق استرداد الموجودات هي تلك الموجودة خارج البلاد.

أن التعريفات السابقة أغفلت أحد أهم الأمور التي تؤثر في عملية الاسترداد وإن لم تكن أحد عناصرها، وهو آلية التصرف في الموجودات المعادة رغم أن العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية قد وضعت بعض الضوابط التي يمكن الاهتداء بها لمعالجة ما قد ينشأ بين كلاً من الدولتين الطالبة والمتلقية من نزاعات حول التصرف في الموجودات المعادة.

بناء على ما سبق يمكن تحديد مفهوم الموجودات المهربة في القانون الدولي بانها: " أي منفعة لها قيمة تُحُصّل عليها بصورة غير مشروعة، وكافة الوسائل التي استخدمت للحصول عليها، ووسائل الاثبات التي تثبت ذلك، عبرت الحدود الوطنية لدولة ما الى حدود دولة اخرى بصورة مشروعة أو غير مشروعة".

وتحديد مفهوم عملية استرداد الموجودات المهربة على المستوى الدولي بأنها "النظام القانوني الدولي الذي يعمل على تتبع واستعادة الموجودات المهربة للدول والضحايا أصحاب الحق فيها، ويبين كيفية التصرف فيها".

أنواع الاسترداد:

والأسترداد على نوعين: استرداد داخلي، واسترداد خارجي (أو دولي).

الاسترداد الداخلي:

هي عملية استرداد او استحصال اموال الفساد من الفاسدين الذين استحوذوا عليها بطرق الفساد المعروفة، وتحكمها قوانين الاجراءات الجنائية الداخلية او القوانين الخاصة، ويفصل فيها القضاء الوطني بموجب الأدلة المتحصلة والمتوفرة، من خلال اجراءات التحقيق والتقاضي.

الاسترداد الخارجي او الدولي:

تصاعدت المطالبات الشعبية باسترداد اموال الفساد وملاحقة الفاسدين، عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، واحتلت قضية الفساد رأس قائمة الأولويات نتيجة للرغبة الكبيرة على المستويين الرسمي وغير الرسمي لاستعادة الأموال المهربة إلى الخارج. ولهذا، فقد برزت الدعوة إلى ضرورة اعتماد نهج إصلاحي جديد قائم على المشاركة والانفتاح يعمل على تطوير أطر قانونية ومؤسسية فاعلة لمكافحة الفساد، مع ما قد يتطلبه ذلك من إعادة النظر في العقد الاجتماعي القائم بهدف إرساء الدعائم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية اللازمة لهذه الإصلاحات. ولما كان موضوع استرداد الأموال من الموضوعات الأكثر إثارة للجدل في الآونة الأخيرة، حيث حُرمت شعوب الدول العربية التي تمر بمرحلة تحول من ثرواتها الوطنية، فقد انبرت جهود دول الربيع العربي في إجراءات استرداد تلك الأموال، مستندة في ذلك لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥ والتي تعد بمثابة خريطة الطريق بشأن اتخاذ أهم التدابير لمكافحة الفساد، وهذا يتضح من خلال تنفيذ المواد ٥٤، ٥٥، ٥٧ من الاتفاقية.

←

وقد كان من بين تلك الجهود ما قامت به كل من دول الربيع العربي، حيث اتخذت معظم هذه الدول من السبل الكثير من أجل إعادة تلك الأموال، ولكن تكمن المعضلة الأساسية هنا في المعوقات الجمة في سبيل عملية الاسترداد، وإرادة التعاون بين الدول في هذا المجال. وقد أسهمت البيئات الداخلية والإقليمية والدولية لتحفيز جهود استعادة الأموال المنهوبة، وذلك من خلال إسهام عاملين مهمين في المساعدة على استعادة الأموال المنهوبة، يتمثلان بالإرادة الشعبية كسند أساس داعم للقوى والتحالفات التي بدأت تمارس أدوار عملية لاستعادة الأموال المنهوبة، والبيئة العربية المتشكلة في المنطقة العربية وفي البلدان التي أسقطت أنظمة فاسدة فيها تحديداً، ما جعلها بيئة داعمة ومحفزة للمطالبة باستعادة الأموال المنهوبة.

ولاشك ان لمنظمات المجتمع المدني دور ملموس في استمرار العمل التوعوي والتعبوي لخلق رأي شعبي واعي وداعم ومتفاعل مع متطلبات العمل لاستعادة الأموال المنهوبة، والتهيئة لقيام بنية تحتية تشريعية وفنية مؤهلة وداعمة للممارسات والخطوات اللاحقة لاسترداد الأموال المنهوبة، وتعزيز العلاقة مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين ومتابعة التواصل ونقل الخبرات من التجارب والممارسات الناجحة الأخرى، والتدريب وبناء القدرات واستخدام الأساليب المتاحة في الرصد والتحري والتوثيق للحصول على المزيد من المعلومات الموثوقة.

متطلبات عملية استرداد الأموال المنهوبة

١- تعزيز الإصلاحات القانونية والمؤسسية بما من شأنه الإلتزام بالمعايير الدولية.

٢- دعم التنسيق المحلي بين الجهات المختصة بعملية استرداد الأموال المنهوبة , مما ينتج عنه إنشاء فريق عمل محلية تمثل الأطراف الشريكة من جهات رقابية وقضائية وقانونية ودبلوماسية وإستخباراتية ومالية وبنوك مركزية و إستشارية وغيرها.

٣- توفير التدريب المتخصص لمن سيمارسون عملية استرداد الأموال , بحيث يتمثل أهم محاور التدريب في ((التحقيقات المالية، تحليل الوثائق المالية، إجراءات استرداد الأموال ومصادرتها، إجراءات طلب المساعدة الدولية، أدوات إدارة الأصول المستردة).

٤- تعزيز أطر إدارة الأموال المُستردة (مثل إنشاء حساب بنكي مركزي أو صندوق مركزي محلي وذلك لتلقي الأصول المصادرة في الداخل والخارج, مع تحديد أوجه التصرف فيها مع ضمان الشفافية الكاملة في إدارة هذا الحساب أو الصندوق).

*** مستشار قانوني وخبير بمكافحة الفساد**

مفوضية القضاة مابين المطرقة والسندان

مازن صاحب

يخطأ من يظن ان الفواعل السياسية يمكن أن تغادر الأساليب القديمة في تمويل الماكنة الانتخابية والاعلامية على وجه الخصوص. .. بما يتوجب على مفوضية الانتخابات المستقلة الانتباه لهذه المثلبة الكبرى ... بما يجعلها ما بين مطرقة الضغوط الحزبية وسندان النقد واللوم المجتمعي.

مصدر هذا الخطأ.. كون هذه الفواعل سواء من الاحزاب القديمة او تلك التي اعيد انتاجها من ذات الاحزاب ..او من جاءت بعنوان ساحات التحرير... تمتلك عقلية تنمية مستدامة تستهدف التربية والتعليم والاقتصاد من خلال منهجية جديدة للإصلاح في بناء دولة عراق واحد وطن الجميع.

منهجية جديدة

ومن ابرز معالم هذه المنهجية الجديدة تحويل الأقوال في الاصلاح الى افعال تلغي نظام المحاصصة.. وتبدأ ببرنامج عمل مغاير يتعامل مع عراق واحد وطن الجميع.

ربما يعترض كثير من ممن يتصدون المشهد الحزبي فضلا عن مريديهم من الإعلاميين وفيهم من يدعون الى اعلام غير منحاز في التعامل مع المشهد الانتخابي المقبل .. الا انهم لم يطرحوا اي بديل لثلاثية المحاصصة.. بما يجعل الاغلبية الصامتة تلاحق هذا الضوء في نهاية النفق لبناء الدولة العراقية الجديدة.

وربما ستصدر عن كل هذه الاحزاب التي تزيد على ٣٠٠ حزبا برامج انتخابية.. وعند مسعى اي صحفي حصيف للمقارنة فيما بينها ستجد ان كل هذه البرامج تتحدث عن الاصلاح ومحاربة الفساد من دون ان تضع اية إجراءات منهجية للبرنامج الحكومي الذي لابد وان يختلف عن غيره .. وهذا يعني ان تكون امام الناخب وهو يقف عند صندوق الاقتراع ٣٠٠ احتمال لكي يمنح صوته لاي منها .. وهذا ما يجعل عنوان هذا المقال مثلبة مبكرة تحتاج من مفوضية الانتخابات المستقلة الانتباه الى معايير منح الاجازات للكيانات السياسية والأحزاب بمطالبة اي منهم وضع برنامج للتخطيط السياسي يتعامل مع قاعدة تمثيلية لا تقل عن عدد يضاعف عدد الهيئة التأسيسية لاي حزب او كيان سياسي.. اما ان تمنح الاجازة للمشاركة في الانتخابات المقبلة من دون معايير حوكمة العملية الانتخابية بضبط معايير ادارة الراي العام الجمعي العراقي اولا .. وتحديد ضوابط قانونية في تعليمات واضحة وصريحة عن تمويل الاحزاب للحملة الانتخابية.. واليات مطلوبة للتعامل مع المال السياسي .. احد ابرز معالم مفسدة الانتخابات التي جعلت منها مجرد تدوير للوجوه الحزبية ..بلا مشروعية اعتراف شعبي تمثل في عدم تحديد تشريعات قوانين الانتخابات للحد الأدنى المطلوب لاعتبار نتائج الانتخابات معترف بها من قبل المحكمة الاتحادية.

ومع وجود معهد للتثقيف الانتخابي .. تبدو مهمة المفوضية اسهل لتقييم اوراق اي حزب على وفق معايير حوكمة الانتخابات بما يجعل كل حزب ..مؤسسة متكاملة .. تكشف عن ذمتها المالية وتخضع للمساءلة ونفاذ القانون.. مقابل عقوبات بصلاحيات واضحة تلغي هذه المشاركة في الانتخابات على وفق ذات المعايير .

مسؤولية مشتركة

هنا تبرز مسؤوليات مشتركة بين تلك الاغلبية الصامتة التي يتطلب ان تغادر ما يصفه البعض بكونهم (متثاقفين.. مضرتهم اكثر من نفعهم) او ما يصفه البعض الاخر بكونهم (حزب القنفة.. ليس عندهم عن الثرثرة على مواقع التواصل الاجتماعي). مشكلة من يقرأ الاغلبية الصامتة بكونها خانعة وخاضعة اما لأسباب مذهبية او ولائية او قومية ..وتبحث عن موازن جديد بصفة مختار العصر او تنتظر ما يمكن ان تنتج صناديق الاقتراع للتغيير الناعم فإن كل هذه الحسابات تحاول ان تلغي توقع الانفجار الكبير .. وحين حدث في ساحات التحرير الحقة ..تدخلت الاحزاب لركوب الموجة.. وما ان شكلت بعض الاحزاب لناشطين في هذه الساحات ..سارعت الاحزاب بعروض التمويل لادارة الحملة الانتخابية ..فما حدا من كل ما بدا ؟؟ لست بصدد الاستنتاج العشوائي ان نتائج الانتخابات المقبلة ..مبكرة او في موعدها اذا لم تكن مدخلاتها القانونية صحيحة لتحليل اصحاب المصلحة المجتمعية .. لن تكون مخرجاتها الا بذات العناوين الإعلامية لنتائج انتخابات ٢٠١٨.. وهي مسؤولية مفوضية قضاة .. سيكون عليهم الكثير من اللوم المجتمعي .. اكثر مما يواجهون اليوم من ضغوط سياسية ... اتمنى ان اكون على خطأ.. ويبقى من القول لله في خلقه شؤون!!

المرأة والتغيرات المناخية .. أية علاقة ؟

أيوب كرير

إذا بدأنا باتفاق باريس للمناخ الذي صادقت عليه حتى الآن ١٧٥ دولة وهو اتفاق ملزم، والذي يقر بأن قضية تغير المناخ شغل مشترك للبشرية جمعاء، وعلى الأطراف الموقعة للاتفاقية أن تقوم عند اتخاذ الاجراءات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ: "الإلتزام" باحترام وتعزيز ومراعات التزاماتها بحقوق الإنسان، والحق في الصحة، وحقوق المهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الموجودين في أوضاع هشة، والحق في التنمية و المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال.. فإن اهتمام الدول الأطراف في مؤتمرات المناخ بموضوع المساواة بين الجنسية، بنم عن وعي تام بالعقبات الكبيرة التي تواجه الفتيات والنساء التي تحول دون تمكينهن الإجتماعي والإقتصادي والسياسي وبالتالي تكبح هذه العقبات التي تواجهها المرأة في جميع مراحل حياتها استغلالا كاملا، والإمكانات الكامنة في البلدان المتخلفة على الخصوص، وهي قائمة في جميع المجالات وفي مختلف مراحل حياة المرأة، تم إن النساء يتضررن أكثر من تبعات التغير المناخي مقارنة بالرجال، فالعديد من النساء في البلدان النامية من المزارعات، وهن أكثر من يتعرضن لمشاكل في الحصول على التعليم، والدخل، والأرض، والماشية والحرف والتكنولوجيا، ما يعني أنه سيكون للتغيرات المناخية الأثر السلبي الأكثر حدة على المرأة، ويزكي هذا عدة دراسات علمية قامت بها هيئة الأمم المتحدة ولا سبيل لإيجاد الحلول ومجابهة التغيرات المناخية دون مشاركة فاعلة ومنصفة للمرأة، وهنا أقدم نماذج لبعض الإحصائيات التي استقيتها من مصادر رسمية لمؤسسات دولية.

- يوجد نحو ٣١ مليون فتاة في العالم ممن هن في سن الإلتحاق بالمرحلة الابتدائية لا ينتفعن بالتعليم المدرسي.

- ٤٩٣ مليون فتاة في سنة ٢٠١١ لم تلتحق بالمدارس.

- في فترة ٢٠١١ و ٢٠١٢ في معظم البلدان، لم يبلغ أجر النساء سوى ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من أجر الرجال حسب هيئة الامم المتحدة.

- تمثل النساء في البلدان النامية الغالبية العظمى من العاملين الفقراء، ففي إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، تعمل زهاء ٨ نساء من أصل ١٠ نساء في ظروف هشة. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤.

وهناك عوامل كثيرة تساهم في هذا الوضع ومنها عدم المساواة بين الجنسين في الأدوار الأسرية، وغياب هياكل الاستقبال المناسبة والميسرة للأطفال والمسنين والدور الهام للتصورات الاجتماعية في مشاركة المرأة في العمل، إذ تعمل المرأة غالبا في القطاع غير الرسمي والزراعي، وبالرغم من مشاركتها الكبرى في إدارة الموارد الطبيعية وحفظها واستخدامها، فإنها لا تحصل سوى على أجر محدود بسبب عدم تحكمها بالموارد وعوامل الإنتاج ومشاركتها الضعيفة في اتخاذ القرارات.

أما فيما يخص تمثيلية المرأة في المؤسسات والمشاركة السياسية فنجد على أن المرأة تأخذ الفتات أو فقط لذر الرماد في العيون لدى مذبري الحكومات خاصة في الدول النامية، وهذه بعض الأرقام الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة حيث نجد:

- بلدان الشمال ٤١ في المائة،
- الأمريكيتان ٢٥,٥ في المائة،
- أوروبا باستثناء بلدان الشمال ٢٤,٤ في المائة،
- أفريقيا جنوب الصحراء ٢٣ في المائة،
- آسيا ١٨,٤ في المائة،
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٧,٧ في المائة،
- المحيط الهادي ١٥,٧ في المائة.

وعندما نولي وجوهنا صوب بعض الممارسات التي مازالت ضاربة في مجتمعاتنا المتخلفة والتي يمثل فيها الزواج القسري والمبكر انتهاكا لحقوق الإنسان يحرم الأطفال والفتيات على الخصوص من التعليم والصحة الجيدة والمستقبل المشرق، حيث تتزوج فتاة واحدة من أصل ثلاث قبل سن الثامنة عشر، وفتاة واحدة من أصل تسع قبل سن الخامسة عشر حسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٥. وأكثر من ١٢٥ مليون فتاة وامرأة وقعن ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية وهذه الممارسات التي تتركز في ٢٩ دولة أفريقية.

أما في مجال الحق في الصحة وظروف الإنجاب فالمصيبة أعظم:

فكل عام هناك أكثر من ٨٠ مليون حالة حمل غير مرغوب فيها و ٢٠ مليون حالة إجهاض في ظروف غير آمنة، وبلادنا ليست استثناء ونحن نشاهد النساء يلدن على قارعة الطريق أو داخل سيارات أجرة أو في أبواب المستشفيات، في انعدام تام لأبسط شروط الكرامة الإنسانية.

- يموت ما يقارب ٨٠٠ امرأة كل يوم لأسباب يمكن تفاديها ذات صلة بالحمل والولادة، أي ما يقرب ٠٠٠ ٣٠٠ امرأة سنوياً عبر العالم.

- في المناطق النامية، يزيد معدل الوفيات النفاسية ١٤ مرة عنه في المناطق المتقدمة.

- لا تتلقى سوى نصف النساء الحوامل الحد الأدنى من خدمات الرعاية ما قبل الولادة.

- زهاء ٦٢ في المائة من حالات الوفيات النفاسية في عام ٢٠١٣ وقعت في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

- ٩٩ في المائة من الوفيات النفاسية تقع في البلدان النامية. حسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية

- المرأة تعاني الأمرين فأول من يعنف في مجتمعاتنا هم النساء.

- أول ضحايا النزاعات المسلحة التي يتم استخدام الإغتصاب فيها كسلاح حرب هم النساء.

- ٧٠ في المائة من نساء العالم يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي في خلال مدة حياتهن.

- امرأة واحدة من كل ثلاث تتراوح أعمارهن بين ١٥و ٤٩ عاما تعرضت لأعمال عنف جسدي أو جنسي أو كليهما.

- نصف النساء اللواتي قتلن في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٢ تعرضن للقتل على يد شريك حميم أو أحد أفراد الأسرة.

- ١٢٠ مليون فتاة في العالم أجبرن على ممارسة الجنس أو المشاركة في أعمال جنسية أخرى في مرحلة ما من حياتهن وهذا فقط في سنة ٢٠١٢.

- تقع الملايين من النساء والفتيات اللواتي يعتبرن ضحايا الإتجار بالبشر في شرك العبودية الحديثة.

- تمثل النساء والفتيات ٥٥ في المائة من المتضرّرين من العمل القسري و ٩٨ في المائة من المتضرّرين من لاستغلال الجنسي. بناءا على تقرير لمنظمة العمل الدولية.

وجه آخر من أوجه العنف يمس مباشرة بالسلامة البدنية للأجنة من الإناث، ففي الهند و الصين وغيرهما، يؤدي التفضيل الاجتماعي للذكور إلى قتل الإناث مما يتسبب في اختلال مهم في التوازن السكاني حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٥.

- ٦٠ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن هم من النساء والفتيات.

- تشكل المرأة، في المتوسط، ٤٣ في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية. ولو كانت تتمتع بنفس فرص الحصول على الموارد الإنتاجية إسوة بالرجل، لكانت ساهمت بزيادة المحاصيل في مزارعها بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة.

وبالتالي فمع ارتفاع حرارة الكوكب وصعوبة إمكانية الوصول إلى المياه في العديد من دول العالم، فإن المجالات الفلاحية في تناقص مستمر، وهذه التأثيرات تمس بالدرجة الأولى نساء الكوكب وخاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها على الفلاحة مثل المغرب إلى جانب العديد من الدول الإفريقية والعربية والدول النامية ويتأثر بشكل كبير بالتغير المناخي، فغالبا ما تكون النساء مسؤولة عن جلب المياه والحطب ومصادر أخرى لعائلاتهن، لكن هذه المصادر متأثرة بشكل مباشر بعوامل التغير المناخي، مما يضطر النساء إلى الإنتقال مسافات أبعد والعمل لوقت أطول للحصول على هذه المصادر خلال الأزمات، وتزيد التغيرات المناخية من الأعباء المفروضة التي تتكبدها النساء من قبل المجتمع، ويحد أكثر من إمكانية حصولهن على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق وصون كرامتهن.

ومنه تشكل كل من النساء والفتيات الخط الدفاعي الأول ضد الآثار الناجمة عن تغير المناخ؛ وهن أكثر عرضة للآثار الناجمة عن تغير المناخ لأنهن يملن إلى الإعتماد أكثر على الإنتاج الزراعي ورعي الماشية،، كما أنهن أكثر عرضة للفقر وندرة الغذاء والحصول على قسط أقل من التعليم، وهنّ أكثر عرضة بشكل خاص لمواجهة الكوارث الطبيعية،، ومن خلال أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ التي ترتكز عليها الأمم المتحدة تلعب المرأة دورا حاسما في كل من هذه الأهداف.. لكن الواقع يقول عكس ذلك. وبالتالي هذا يحيلنا عن مدى تخلف مجموعة من دول العالم وتدني مستوياتها الإجتماعية والإقتصادية والصحية والبيئية، كان من الممكن تحسينها لو توفرت الظروف الجيدة لمشاركة المرأة وضمان إشراك النساء في عملية صنع القرار وإعطائها المكانة التي تستحق رأفة بشعوبنا القابعة في حفر التخلف وتدني مستويات التنمية بينها، تحقيقا لمبادئ التنمية المستدامة من أجل حاضر ومستقبل أفضل.

عندما تكون المرأة سلعة للمقايضة

مها محمد

على الرغم من اننا نعيش في القرن الحادي والعشرين، الا ان الاعراف العشائرية الموروثة مازالت تحتفظ بسلطتها على ابناء الشعب.وبصرف النظر عن اهمية الاعراف العشائرية في إشاعة المفاهيم الرائعة بين ابنائها، الا ان ثمة ماينبغي التوقف عنده فيما يتعلق بالاعراف التعسفية والرجعية التي تمتهن كرامة المرأة وتجعلها سلعة قابلة للمقايضة وأهمها :النهوة والفصلية.

والنهوة تقتضي ان يعلن ابن عم الفتاة التي تبلغ سن الزواج، ان من حقه ان ينهى الآخرين عن التقدم لخطوبة الفتاة، التي لا تستطيع الاعتراض على النهوة..وهناك قصص عن فتيات منهي عنهن عشن حتى فاتهن سن الزواج.

والثاني:الفصل ،وبموجبه يتم حسم الخلافات بين العشائر حين تقع الفتنة بين عشيرة واخرى عن طريق تعويض الخصم من المال او من النساء،او منهما معا.وهكذا يتم دفع الدين من نساء يذهبن الى معسكر الاعداء ويعشن طوال اعمارهن في هوان واحتقار لان العشائر المتقاتلة عدتهن اموالا صرفة يمكن دفعها للدائن.

ان هاتين الظاهرتين تتنافيان مع القيم الاسلامية التي كرمت المرأة وجاءت على ذكرها دوما بوصفها قطبا من قطبي الجنس البشري، لها ما للرجل، وعليها ما عليه. كما انها ابتعاد واضح عن التوصيات الطيبة بالنساء وضمان حريتهن وكرامتهن.

الاخبار التي استقيناها من لجنة المرأة النيابية تفيد ان ثمة مشروعا لقانون يجرم مرتكبي الممارسات العشائرية البالية التي تمس كرامة المرأة وانسانيتها، تعده لجنة العشائر، وتشارك فيه عدد من اللجان النيابية .واجد ان اصدار قانون في هذا الوقت سيكون نصرا للمرأة العراقية وسلاحا تشهره بوجه كل من تسول له نفسه المس بقيمتها الانسانية في المجتمع.

ويمكن ان تؤدي لجنة الثقافة النيابية دورا مهما في هذا الشأن بالتعاون مع وزارة الثقافة والسياحة من خلال الاعلان عن حملة للتوعية بالموضوع وتخصيص جوائز للكتاب الذين يتناولون مواضيع جديرة بان تدل المتشددين في سوء معاملة المرأة على الطريق الصحيح في التعامل، مع توضيح ضرر النهوة والفصلية على العائلة والاطفال والمجتمع عموما. ليس هذا فحسب،بل من الضروري بمكان اللجوء الى اساليب تتيح تأمين الاتصال باهل الحل من ابناء العشائر لوضعهم في صورة الوضع الصحيح الذي يتعين عليهم انتهاجه. وان يوضح خطباء المساجد والمنابر الحسينية بان هذه الممارسات مخالفة للعقل والدين والمنطق.

وينبغي ان لا ننسى ما يمكن ان تؤديه منظمات المجتمع المدني من دور إرشادي للنساء في عموم العراق، من خلال تقديم محاضرات حول حقوقهن الدستورية والشرعية والانسانية،وأهمية أدوارهن التي يلعبنها في تكوين الأسرة وتربية جيل سليم وفي خدمة البلاد .

وبطبيعة الحال، فان موروثا ضخما من العادات العشائرية مضى على تغلغله في عقول ابناء العشائر قرونا من الزمن، لا يمكن ان يختفي بسهولة، ولكن ، وبتضافر الجهود جميعا، ستشكل اساليب المعالجة التي اقترحناها، نقطة بدء مهمة في سبيل زحزحته واختفائه.

إن المرأة اسمى من أن تكون سلعة تباع وتشترى ، وان الشعوب المتطورة مابلغت رقيها الا بعد ان اعطت للمرأة حقها وضمنت كرامتها وانسانيتها، ونحن بانتظار التشريعات التي تنصف المرأة وتضعها في مكانها الذي تستحقه.

عنصر تحول الفساد

جاسم مراد

الفساد ليس حالة استثنائية ، فرضتها ظروف الخلل الأني في الدولة ، وإنما اصبح منظومة متكاملة افرزتها طبيعة هيكلية النظام ، والخلل القائم لدى القوى السياسية بين الرغبة في الجمود السياسي ، ورفض المتحول على وفق حاجة المجتمع وكيان الدولة ، هذا الوضع خلق مساحة واسعة للفاسدين والمتطفلين داخل بنية الكيانات السياسية وخارجها لتشكيل منظومة فساد، أصبحت على مدار السنوات الماضية قوة لا يستهان بها من حيث التمدد أو الفعل التأثيري على مواقف وقرارات التصدي .

في السياسة ليس هناك جمود للزمان ، ولكن عندما ترغب قوى بعينها ، تفضيل عملية الجمود في الفكر والممارسة بغية المحافظة على مواقع السلطة ، يعني ذلك بالضرورة إخفاء الفاسدين كونهم جزء من منظومة الحكم من جهة ، ومن الجهة الأخرى عدم تقبل المتغيرات السياسية في زمانها ومكانها لكونها تكشف ضعف هذه الأطراف وتعري منطوقها السياسي وممارساتها أمام الرأي العام وهذا ماتخشاه بالتحديد .

لم يكن جديداً ما اعلنه علاوي وزير المالية في برنامج (كشف المخفي) من إن ليس هناك طرفا واحداً من القوى والاحزاب والكيانات السياسية في حكم ما بعد (٢٠٠٣) حتى الان لم يكن منغمساً بالفساد إذ كان ذلك بشكل مباشر أو عبر وسطاء داخليين وخارجيين ، وعندما نشير بعدم غرابة ذلك ، لكون المجتمع العراقي برمته يدرك بأن النظام القائم ، هو نظام فاسد ، وان شراكة المواقف بين مختلف قواه الحاكمة هي بالضرورة شراكة تعطيل للمتحرك والمتحول داخل قوى المجتمع ، وحتى لبعض الافراد في بنيان تلك الأطراف التي تحاول الحركة للأمام .

هذا الاعتراف من مسؤول كبير في السلطة المالية ، يشكل صدمة حقيقية للراغبين في تغيير مسارات الحكم باتجاه الإصلاح ، أو لوقف تداعيات انهيارات العلاقة بين الحاكمين وجماعاتهم من جهة وبين التوسع والتراكم الشعبي الرافض لتلك السياسة والمطالب بالتغيير من جهة ثانية .

المسألة ليست هكذا ، سيما عندما يوغل الحاكم أو مجموعة الحكام بغرس الخناجر في أجساد الناس ويصبح تجويعهم وإذائهم مسالة فيها وجهة نظر ، ولما تصبح مناشدات انقاذ العراق وشعبه في الوسائل الإعلامية والشخصية والأكاديمية والشعبية ، قضية مغرضة تستهدف ما يسمى بالنظام (الديمقراطي ، وتشكيلات الحكم ، تصبح المعالجة مشكوك في نجاحها ، صحيح إن حكومة السيد مصطفى الكاظمي شخصت بعض مافيات الفساد واحالة بعضهم للقضاء واعتقل البعض الأخر ، وهم شخصيات مهمة في مواقع السلطة ، لكن على وفق ماكشفه السيد علاوي وزير المالية ، تصبح هذه المعالجات اشبه من يضع أكياس التراب في وجه سد هائج يتدفق باتجاه إنهيار السدود الأخرى .

الوقائع اثبتت إن المصيبة برمتها في مكونات السلطة القائمة ، المبنية على هيكلية المصالح ، فليس بالمستطاع تغيير وجهتها باتجاه المصالح العامة وحقوق الشعب وبناء دولة مؤسساتية ، وثمة فارق بين سلطتنا والسلطات الأخرى في العالم وكذلك بعض المحيط العراقي، فمثلا الجزائر عندما ثار الشعب ضد الفاسدين في النظام جرى التغيير وتم إحالة العديد من الفاسدين منهم اشقاء رئيس النظام السابق الى القضاء واعتقالهم ، والان الغى الرئيس الجزائري البرلمان وبعض قيادات الحكم واعلن انتخابات جديدة تشارك فيها الجماهير الثائرة بغية تصحيح الحكم وصعود قيادات شابة في إدارة السلطة ، هذا الأمر حدث في الجزائر وسيحدث حتماً في تونس ، أما في العراق فأن المثل الشعبي هو المنطبق علينا والذي يقول (نايم ياشليف الصوف نايم .. نايم والحرامية تحوف) إن المسألة ليست سهلة بتاتاً ، حتى الانتخابات الجديدة ليس بمقدورها اجراء التغيير صوب تغيير هيكلية النظام التي انبنت وتأسست على المحاصصة التي بدورها اشاعت النهب للمال العام وتحوله من افراد الى منظومات حكم . رغم كل ذلك يبقى الامل يداعب النفوس الخيرة ، مادام الإحساس والرغبة الشعبية بضرورة التغيير ، ولما تتسع هذه الرغبة وتتحول من الحالة الشبابية الى الحالة الشعبية العامة يكون الامر ليس بمقدور الحصصين والطائفين وقف تدفقها لبناء العراق واعادته الى حيث يكون .

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة : بين الاستغلال الرأسمالي، وبين الرِؤيا المنحطة في الواقع الاجتماعي، في ظل جائحة كوفيد 19

محمد الحنفي

في المجتمع المتخلف، الذي ننتمي إليه، لا يمكن أن يتكرس في الواقع المتخلف، أصلا، إلا دونية المرأة. فكأن المرأة ليست إنسانا، يجب أن يقوم بنفس الواجبات، ويتمتع بنفس الحقوق: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية. وكأن اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، لم تعرف طريقها إلى التفعيل، في كل الدول المتقدمة. وكأن الإنسانية، في غفلة من أمرها، فيما يتعلق بضرورة احترام حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وخاصة، تلك المتعلقة بحقوق المرأة الخاصة، والواردة في اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، حتى يتأتى تحقيق المساواة الفعلية، بين الرجال، والنساء، أو بين النساء، والرجال في المجتمع، وعلى أرض الواقع، انطلاقا من إنسانية الرجل، ومن إنسانية المرأة، على حد سواء، وسعيا إلى التحرر من كل مظاهر التخلف: الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، بما في ذلك التحرر من تكريس دونية المرأة، كيفما كانت هذه الدونية، وسواء كانت موروثة، أو مختلقة، وسواء تعلق الأمر بالتعامل مع المرأة في البيت، أو في الشارع، أو في أماكن العمل، وسواء كانت مستخدمة، أو عاملة، أو ربة عمل، تشغل العاملين لديها، في المشغل الذي تديره.

ونحن، عندما نطرح قضية المرأة، من خلال هذا الموضوع أعلاه: (المرأة الإنسان...)، فلأن المرأة، لا زالت تعاني، كثيرا، من هضم حقوقها: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية، كما أنها لا زالت تعاني، كثيرا، من النظرة الدونية، التي تنقص من قيمة المرأة، وتدوس كرامتها الإنسانية، ولا تعتبرها، أبدا، إنسانا، في الوقت الذي تناضل فيه العديد من الجمعيات الحقوقية: العامة، والخاصة، من أجل احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة: العامة، والخاصة، الواردة في اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومن أجل احترام تلك الحقوق، ومن أجل تقرير المساواة بين النساء، والرجال، في الحقوق، وفي الواجبات، بما في ذلك، حق المساواة في الإرث، الذي يعتبر، من الحيف، تخصيص الرجل بضعف ما ترثه المرأة، التزاما بما ورد في القرءان:

(للذكر مثل حظ الأنثيين).

فما يرثه الرجل، يشكل ضعف ما ترثه المرأة، لا لشيء، إلا لأنه ذكر، وما ترثه المرأة، يشكل نصف ما يرثه الرجل، لا لشيء، إلا لأنها أنثى.

فالذكر، تحضر قيمته، كذكر، له مكانته، وله علويته، وله قيمته الاعتبارية، انطلاقا من ذكوريته، والأنثى، لها مكانتها المنحطة، منذ الولادة، ولا قيمة تذكر لها في الإرث، حتى وإن كانت قاضية، أو طبيبة، أو مهندسة، أو أستاذة جامعية، انطلاقا من أنوثتها، لا لأنها لم تساهم في اقتصاد الأسرة، أو أن الأسرة كانت لا تعتمد عليها، في أي شكل من أشكال الأداء المادي، والمعنوي.

وكيفما كان الأمر، فإن الذي كان، ولا زال، وسيبقى إلى حين، في العلاقة بالمرأة، هو تسييد دونية المرأة في المجتمع، على مستوى التشغيل، وعلى مستوى التعامل الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، إلى درجة أن المرأة تبقى مستبعدة، بطريقة غير مباشرة.

وقد صار، من الواجب، الاشتغال على المستوى الثقافي، والتعليمي، والإعلامي، من أجل العمل على اقتلاع جذور الدونية من المجتمع، وخاصة على المستوى التشريعي، حيث يجب:

أولا: ملاءمة مختلف القوانين المعمول بها، في أي دولة، من البلاد العربية، ومن باقي بلدان المسلمين، مع الإعلانات، والمواثيق، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية، العامة، والخاصة، كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكما هو الشأن بالنسبة لقوانين الشغل، التي يجب أن تتلاءم مع اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانيا: سحب كل النصوص المعتمدة في الكتب الدراسية، والتي تتضمن: التربية على دونية المرأة، من أجل إعداد ناشئة تقر بالمساواة بين الرجل والمرأة، وبين (الذكر والأنثى)، من أجل أن تزول كل الفروق، بين الرجال، والنساء، اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، ومدنيا، وسياسيا، لتصير المرأة كالرجل، في الحقوق، وفي الواجبات، وفي الأجر، وفي حق الاستغلال، في أي ميدان، مهما كان هذا الميدان محتكرا، من قبل الرجل. فهي، وما تختاره. وإذا كانت عاملة، أو أجيرة، فإن من حقها أن تتمتع بنفس حقوق الرجل في العمل، وفي الأجر.

ثالثا: اعتبار ممارسة دونية المرأة: في القول، وفي العمل، من الممارسات التي يجب تجريمها، واعتبارها بمثابة جناية، لا جنحة، حتى تكون عقوبتها قاسية، شاء، من شاء، وكره، من كره، من أجل جعل مساواة المرأة، للرجل، واقعا قائما، لا يمكن الطعن فيه، ولا يمكن للإنسان النيل منه، خاصة، وأن المرأة / الإنسان، تصير مساوية للرجل / الإنسان.

رابعا: اعتبار القوانين المنظمة للعلاقة بين الرجل، والمرأة، قوانين واجبة الملاءمة مع كافة الإعلانات، والمواثيق، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية، وبحقوق الشغل، حتى تكون ملزمة للمرأة، وللرجل، على حد سواء، واعتبار الالتزام بها، من العوامل التي تعمل على تقدم المجتمع، وتطوره، في أفق القضاء على جميع الأمراض: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية، التي يترتب عنها: ممارسة الدونية في حق المرأة، التي يجب أن تحترم، وان يتم إشهار تجريم دونيتها.

خامسا: تنظيم حملة إعلامية، تهدف إلى الحد من تفعيل دونية المرأة، في المجتمع، في أفق اجتثاثها منه. وتستهدف، هذه الحملة، الفئات الشعبية، الأكثر تخلفا، وخاصة، تلك التي تسبح في فلك ما صار يسمى بالأحزاب الإسلامية، التي لا علاقة لها بالإسلام، لا من قريب، ولا من بعيد، أو بالأحزاب الدينية، التي لا علاقة لها بالدين الإسلامي، لا من قريب، ولا من بعيد، إلا من باب التوظيف الأيديولوجي، والسياسي، الذي يعتبر، في نظرنا، تحريفا للدين الإسلامي، وللإسلام، وللنص الديني / الإسلامي، في نفس الوقت. ونرى: أن تنظيم هذه الحملة الإعلامية، التي تلزم كل وسائل الإعلام: المسموعة، والمسموعة / المرئية، والمقروءة، والإليكترونية، بالمساهمة فيها، والانخراط في تناول الرؤيا المشرقة للدين الإسلامي، للإنسان، وللمرأة، والرجل على حد سواء، حتى تتراجع الرؤى الرجعية، المنتجة لدونية المرأة، إلى الوراء.

←

وحتى ننخرط، بشكل، أو بآخر، في العمل على تحقيق المساواة بين الرجل، والمرأة، أو بين المرأة والرجل، نحرص في تناولنا لموضوع:

(المرأة / الإنسان، بين الاستغلال الرأسمالي، وبين الرؤيا المنحطة في الواقع الاجتماعي، في ظل جائحة كوفيد ١٩).

فإننا، سنتناول مفهوم المرأة / الإنسان، وأي دور للمرأة، في الواقع الإنساني، والمرأة والعمل المزدوج، وخضوع المرأة للعمل المزدوج، والمرأة، والاستغلال الرأسمالي، والرؤيا المنحطة للمرأة، في الواقع الاجتماعي، وما العمل؟ من أجل انعتاق المرأة من العمل المزدوج، والاستغلال المزدوج، والاستغلال الرأسمالي، والرؤيا المنحطة في الواقع الاجتماعي. وما العمل؟ من أجل تأكيد كيان المرأة / الإنسان، في المساواة بين النساء والرجال، وفي الحقوق، وفي الواجبات، وفي التمتع بحقوق النوع، وفي التمتع بحقوق الإنسان العامة، والخاصة، وفي المساهمة في بناء الكيان الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي الوطني، وفي المساهمة في بناء الحضارة الوطنية / الإنسانية، وفي إبراز دورها في إعداد الأجيال الصاعدة.

وفي أفق ذلك، نرى: أن المرأة / الإنسان، يجب أن تبقى حاضرة في فكرنا، وفي ممارستنا كأفراد، وكجماعات، وكشعوب، متشبعين، جميعا، ذكورا، وإناثا، رجالا، ونساء، بالإنسانية، التي لا تكون إلا خالية من كافة الأمراض، التي تكون شائعة بين الأفراد، وبين الجماعات، التي تخلو من القيم الإنسانية، التي لا يمكن التزود بها، إلا من التراث الإنساني الصرف، الذي قدمت فيه الشعوب الكثير من التضحيات، التي لا حدود لها، ومن الإعلانات، والمواثيق، والاتفاقيات الدولية، المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمال، وباقي الأجيرات، والأجراء، وسائر الكادحات، والكادحين، وخاصة في المجتمعات التي يعم فيها الفقر، والجوع، والمرض، بسبب شيوع الهشاشة بين الأفراد، والجماعات، والشعوب، وبسبب التخلف الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، الذي وقف وراءه الحكم، الذي يحمي الاستغلال الهمجي، الذي يتعرض له الأفراد، وتتعرض له الجماعات، وبسبب الحرمان من الحقوق الإنسانية، التي تمس كافة الأفراد، وكافة الجماعات، وكافة الشعوب.

فإقبار دونية المرأة، صار واجبا على الأفراد، والجماعات، من منطلق: أن تلك الدونية، تعطل نصف المجتمع، وتعرقل إمكانية مساهماته في المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

ومساواة الرجال للنساء، أو النساء للرجال، أصبحت مسارا حتميا، لإزالة كل العراقيل، التي تحول دون تقدم الإنسانية، وتطورها، في البلاد العربية، وفي باقي بلدان المسلمين، على الأقل، وتمكين المرأة من كافة الحقوق الإنسانية، والحقوق النوعية، هو وحده الذي يرجع شأن المرأة في المجتمع، وشأن المجتمع، ويذكي الحماسة بين جميع أفراد المجتمع، رجالا، ونساء، أو نساء، ورجالا، من أجل تقدم المجتمع، وتطوره، وفي إطار تسييد التحرر، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، بمضمون التوزيع العادل للثروة المادية، والمعنوية.

الجائحة المنافقة في الدولة المنافقة

سالم روضان الموسوي

عاودت جائحة كورونا خلال الأيام الماضية فارتفعت نسبة الإصابة فيها، على وفق ما تعلنه وزارة الصحة العراقية، مع وجود انخفاض في عدد الإصابات في الدول الأخرى، وبعض المشككين اعتبروا إن تلك الزيادة لها صلة بقانون الموازنة من أجل زيادة التخصيصات المالية لاستيراد المستلزمات الطبية والإعفاءات الضريبية والكمركية والتسهيلات الأخرى التي تتميز بها لتعلقها بتلك الجائحة،

كما اتخذت الحكومة إجراءات شديدة التضييق على المواطن منها فرض غرامات على من لم يلتزم بلبس الكمامة ومنع التجمعات في المساجد والحفلات الخاصة والعامة، وفرضت غرامات كبيرة على من يخالف تلك الأوامر، وأشد تلك الإجراءات حظر التجوال الذي لم يحقق غاياته منذ أن ظهرت الجائحة ولغاية الآن سوى التضييق على المواطن في حركته وحريته ورزقه وتعطيل مصالحه، وكل هذا له تبرير عند الحكومة وهو المحافظة على صحة المواطن لأنها أهم من كل شيء حتى لو تسببت بموته جوعاً وكمداً، لكن ما يلفت النظر إن تلك القيود لم تشمل جميع من يسكن أرض العراق ، وإنما لطبقة من المتحكمين برقاب الناس امتياز خاص، فهم فوق القانون كما صرحت إحدى النائبات عند الطلب منها بارتداء الكمامة امتثالاً لأوامر حكومتها التي صوتت عليها، كما لوحظ عدم امتثال جميع أعضاء مجلس النواب بارتداء الكمامة في لقاءاتهم وتجمعاتهم، وأخرها الصور المسربة عن حصول شجار بينهم في قاعة مجلس النواب ولوحظ عددهم الكبير وتجمعهم وتقاربهم دون الالتزام بالتباعد الاجتماعي أو الالتزام بارتداء الكمامة، ومع ذلك لم يصدر بحقهم أي إجراء بفرض الغرامة التي فرضت على المعاق سائق الأجرة الذي حرق سيارته وجسده لأنه لا يملك مبلغ الغرامة وإنه سعى لنيل رزقه لتأمين قوت أطفاله اليومي، وعند التأمل في هذا السلوك لتلك الطبقة ومريديهم، يتحير العقل، فلا يجد من تبرير، لأن لو كانوا يحترمون القانون لالتزموا به وبالأوامر التي هم من يصدرها عبر حكومتهم التي صوتوا عليها، أو لربما إنهم محصنون من الإصابة بالجائحة لأنهم تلقوا اللقاحات سراً كما تسرب للإعلام منذ ستة أشهر بينما لم يصل إلى المواطن هذا اللقاح لغاية الآن رغم وصوله إلى أفقر البلدان في العالم، أو لربما إنهم يملكون من الشجاعة التي لا يملكها غيرهم في مواجهة الجائحة حتى لو كانت مميتة وخطيرة، لكن هذا القول لا يصمد تجاه سلوكهم وهم يتجولون في الشوارع بمواكبهم الكبيرة والمدججة بأنواع السلاح وفي عجلاتهم المدرعة ضد الرصاص، وكيفية سيرهم في الطرقات التي يرعبون بها المواطن، فضلاً عن أفواج الحماية المخصصة لحماية مقراتهم ومحل سكنهم مع أن أغلب عوائلهم خارج العراق، فهذه الأمور تؤكد أنهم يرتجفون خوفاً من المواطن حتى لو كان أعزلاً ومسلوب الإرادة بفعل سلوكهم في إدارة الدولة، لذلك فان الأمر محير وعصي على المتأمل فيه، ولا يبقى إلا أن نعود إلى تبرير قد يكون له محل في النقاش، وهو الاستهانة بكل الأمور (الاستهتار السياسي أو الوظيفي) لأنهم يبحثون عن كل ما يميزهم عن العامة، وليكن ما يكون بعد ذلك حتى لو تعلق الأمر بالصحة العامة وحياة الناس، ولمسنا هذا من خلال السلوك النيابي في التعامل مع قوانين حيوية تجاه حياة المواطن ومنها قانون الموازنة، وكذلك في مظاهر القمامة التي تغطي أغلب المدن، أو في استخدام القوة المفرطة مع المحتجين، سواء بالقتل المباشر عبر إطلاق النار أو بفرض عقوبات الحبس والسجن ضد بعض المحتجين في الحراك الشعبي ومن هؤلاء المحكومين من توفى داخل السجن بسبب إصابته بكورونا أو من جراء الإهمال الطبي وهو يقضي عقوبته في السجن من جراء احتجاجه وانتقاده لسلوك بعض قيادات الدولة القائمة حالياً، حيث أزعج نقد هذا المواطن المسؤول في الدولة وكدر مزاجه فاشتكاه إلى القضاء وحبسه بموجب قوانين البلاد التي وضعها مَن لم يحترم حقوق الإنسان في السابق، ففي كل ما تقدم ذكره وضوح اللامبالاة تجاه هموم الناس، وأعود إلى كورونا المنافقة، التي خيبت آمالنا عندما استهدفت الفقير وتركت الأمير، وما عسانا أن نفعل إلا أن نتأسى بقول الله تعالى (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ) وعند ربنا يكون إنصافنا من هؤلاء وهو على أمرهم وعلى كل شيء قدير.

٨ مارس ، اليوم العالمي للمرأة لمناهضة الإضطهاد الجندريّ !

شادي الشماوي

يقترب ٨ مارس اليوم العالمي للمرأة ! يوم تصطفّ فيه النساء عبر العالم قاطبة في صفّ واحد ! يوم تمرّد ! يوم وحدة النساء و تضامنهنّ !

إنّ الحضور القويّ للنساء على كافة جبهات النضال ضد المضطهِدين على الصعيد العالمي كبير جدّا و واضح للعيان بحيث جذبت إنتباه الناس عبر العالم بأسره . و تتّسع نضالات النساء كلّ سنة أكثر فأكثر و تتّخذ مواقفا هجوميّة أكثر من السنوات السابقة . فنضالات النساء في المكسيك و تركيا و ألمانيا و الهند و بولونيا و الأرجنتين و إيران إلخ ضد العلاقات البطرياركيّة و الشوفينيّة الذكوريّة الفاسدة ضخّت نفسا حياة جديد في العالم في زمن قضت فيه جائحة كورونا على نفس عديد الناس . و يتردّد على الصعيد العالمي صدى صرخة النساء من أجل تغيير وضع الدونيّة الذى هنّ واقعات في أسره . و الطاقة الهائلة لمثل هذه النضالات تنبع من النقمة و الحقد على إضطهاد يسحق بقوّة مليارات النساء . هنا ، في ظلّ حكم القانون المعتمد على الشريعة الإسلاميّة ، يترك السوط ندوبا عميقة و لمدّة طويلة لدى النساء و هناك في ظلّ قوانين « حديثة » ، توضع أجساد النساء نهشا للبرنوغرافيا ، في ظلّ حكم الأصوليّين النساء حدّ الموت لوقوعهنّ في الحبّ ، و من الجهة الأخرى ، في ظلّ تاثير الأصوليّين المسيحيّين ، يقع حرمان النساء من حقّ الإجهاض . هنا ، يشمل سوط إخضاع النساء و جعلهنّ تابعات بموجب قوانين الشريعة جرائم « الشرف » في كلّ أسرة و هناك ، يتمّ حرق النساء حدّ الموت لتحدّيهنّ بطرياركيّة الذكور . و من ناحية، يجلدون الجسد الرقيق و الصغير للطفلات بسوط التقاليد و التخلّف بإجبارهنّ على الزواج ، و من الناحية الأخرى ، تقطع أجهزتهنّ الجنسيّة . و هنا ، يعتبرون النساء سلعة للرجال يغطّونها بالحجاب و النقاب بقوّة السيف و يسكبون الأسيد على وجوههنّ أو يودعونهنّ السجن و هناك يعرّونهنّ و يعرضونهنّ عاريات .

يمكن أن يكون وضع النساء في بلدان متنوّعة مختلفا بيد أنّ هناك شيء مشترك : جميعهنّ عبيدات النظام البطرياركي السائد في العالم . النساء عبيدات تعانى أكثر من المضطهِدين الآخرين من البشاعة التامة لهذا النظام . يحدّد وجود العبيدات في توفير المتعة للرجال . العبيدات مولودات لتعيد إنتاج و توفّر قوّة العمل لضمان إستمرار هذا النظام الإستغلالي . الرجال يسيطرون على العبيدات و على أجسادهنّ و عقولهنّ و أرواحهنّ . و في هذا العالم ، خلف كلّ رجل مضطهِد يوجد حكم نظام رأسمالي بطرياركي بترسانة قوّة سياسيّة و إيديولوجيّة و ثقافيّة و عسكريّة و قانونيّة .و تعانى النساء أكبر ما تعانى من إضطهاد النظام و بالتالى تتحمّل العبء الأكبر من النضال ضد المظاهر الفاسدة و الخبيثة المناهضة للمرأة لهذا النظام نفسه .

هذا هو أساس إستمرار نضال النساء على الصعيد العالمي ضد تشويه الأعضاء الجنسيّة و ضد الإرتداء الإجباري للحجاب و ضد قتل النساء سواء باسم « الحبّ و الودّ « أو باسم « الشرف « ، و ضد تجارة الجنس و الإغتصاب و الهرسلة الجنسيّة و تقييد حقّ الإجهاض و كذلك ضد البرنوغرافيا و العنف الأسريّ و الإهانات و الترهيب و الفقر و البؤس ، و ضد و ضد ... إنّ جميع هذه النضالات تجلّى مدى إستعداد النساء لوضع نهاية لتملّك الآخرين لأجسادهنّ .

و هذه النضالات تأتى تعبيرا عن القدرة الهائلة التي لدى النساء و لو تشرّبت وعيا ثوريّا يمكن أن تنهض بدور هام في بناء مستقبل خالى من الإضطهاد الجندريّ و خالى من أيّ إضطهاد و إستغلال .

تحتاج النساء إلى وعي و تنظيم ثوريّين للتقدّم بالنضال في هكذا مسار و توجّه . إنّهنّ في حاجة إلى الوحدة و التضامن مع نساء العالم و شعوبه . و في حاجة إلى التعاون مع حركات تقدّميّة أخرى . و كذلك في حاجة ملحّة للغاية إلى تمييز خطّ نواياهنّ عن خطّ مختلف الأعداء الذين يمكن أن يقدّموا أنفسهم بأقنعة و لبوس متباينة . و على هذا النحو يمكن أن تضطلع النساء بدور حيويّ في رفع راية تحرير الإنسانيّة .

الانتحار والعنف الأسري من حالة محدودة الى ظاهرة منتشرة

اياد مهدي عباس

إنَّ ارتفاع حالات الانتحار والعنف الأسري وبحسب الاحصائيات الرسمية الصادرة، عن مؤسسات حكومية وغير حكومية يجعلنا أمام سؤال مهم مفاده كيف، ولماذا تنامت حالات الانتحار في العراق بشكل واضح حتى أصبحت ظاهرة مألوفة؟ بحيث لا يكاد يمر علينا اسبوع إلا ويطرق أسماعنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي او عبر القنوات الرسمية الحكومية وغير الحكومية خبر انتحار فتاة هنا او صورة مأساوية لشاب منتحر او لأسرة مقتولة هناك.

الاجابة عن هذا السؤال ليس بالامر السهل في ظل غياب ملحوظ للدور الحكومي المسؤول المباشر عن هذا الملف وعدم الجدية في التعاطي مع هكذا ظاهرة خطيرة تهدد أمن وحياة المواطن العراقي.

ففي عام ٢٠٢٠ كانت هنالك اكثر من ٣٧٥ حالة انتحار في العراق لم نسمع او نقرأ عن دراسة قام بها مركز أبحاث عراقي أو جهة حكومية، للوقوف عند أسباب هذه الظاهرة وتشخيص الدوافع التي تجعل الانسان ان يتخلى عن اغلى ما يملك وهي نفسه وأهله، ثم يقدم على حرق نفسه او جميع افراد أسرته بمشهد تراجيدي غاية في الوحشية والقسوة.

إن الحديث عن أسباب الانتحار متشعب وطويل في ظل استمرار تكالب الازمات والعوز والامراض، مع غياب شبه تام للدور الحكومي في توفير فرص العمل للشباب والتقليل من الضغوط المادية والاقتصادية، وكذلك الإهمال المتعمد للجوانب النفسية، وتفاقم المشكلات الأسريَّة والعنف الأسري مع تدنٍ في مستوى النهج الانساني في التعامل، كل ذلك كان حافزا كافيا لتنامي هذه الظاهرة الخطيرة .

قد لا يقتنع الكثير بهذه الأسباب ولا يجد فيها مبررا للانتحار وقتل الانسان لنفسه او قتله لأطفاله وزوجته.

لكن ضمن قاعدة الفروق الفردية والتباين في القدرة على التحمل والاستطاعة بين الناس تبرز شريحة لاتستطيع تحمل وطأة هذه العوامل والظروف الصعبة، ما يجعلها في صراع نفسي عنيف، حيث تنشط لديها المخيلة السلبية التي تميل الى الهروب من هذا الواقع المؤلم والثقيل وبين الارادة، التي تميل الى التمسك بالحياة والعيش فيها ضمن هذه الظروف المعقدة والصعبة وبحسب قانون الجهد المعكوس او ما يسمى بقانون (كوية)، الذي مفاده بأنه اذا سيطرت فكرة ما على شخص وأصبحت متغلغلة في عقله الباطن، فأي محاولة من قبل الإرادة الواعية لمخالفة تلك الفكرة تكون النتيجة لصالح المخيلة بنسبة تربيعية.

ووفق هذا القانون الاجتماعي يكون عامل الوقت عنصرا مهما في تشخيص وعلاج هذه الظاهرة الخطيرة، والتصدي لها بشكل علمي للحيلولة دون اتساع وانتشار فكرة الانتحار السائدة بين الشباب، وهذا يتطلب القيام بدراسات نفسية من قبل مراكز بحثية متخصصة للوقوف عند أسباب هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا والحد من انتشارها.

ما أريد قوله إن زيادة معدلات الانتحار في مجتمع اسلامي، كالمجتمع العراقي يؤمن بالقيم الدينية ويتمسك بها وتحرم هذه القيم حالة الانتحار وقتل النفس، يعتبر تحولا رديكاليا خطيرا، يكشف عن تعرض المجتمع العراقي بجميع فئاته العمرية، خاصة الشبابية منها الى ضغوط اقتصادية ونفسية وصحية كبيرة ألقت بظلالها على مسيرة الحياة الاجتماعية فيه، ومن الواجب الانساني والوطني، أن تكون هناك جهود حقيقية وحثيثة من أطراف حكومية ومنظمات انسانية محلية وعالمية للتصدي بمهنية وعلمية لهذه الظاهرة الخطيرة وايجاد الحلول الناجعة لها .

استقلال الصحفي

كاظم عبد جاسم الزيدي

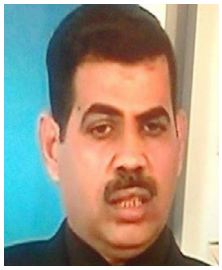

تتضمن القوانين المنظمة للصحافة والاعلام مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الصحفي عند ممارسته للعمل الصحفي، ومن تلك الحقوق استقلال الصحفي والحرية التي يتمتع بها في الحصول على المعلومة وحرية ابداء الرأي وحق الاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته، واستقلال الصحفي يعني عدم خضوعه لأية توجيهات أو مؤثرات حال اداء عمله لاسيما ان مهنة الصحافة هي مهنة الكلمة الشريفة والحقيقة الناصعة ويتوجب على الصحفي ان يتحرر من تعصبه السياسي والديني والقومي، فضلا عن ذلك يتعين عليه ان يتوصل الى الحقيقة ومن ثم إعلانها الى الجمهور والذي يمثل الرأي العام من خلال نشر هذه الحقائق، كما ان الصحفي لا يقوم بتحقيقه الصحفي بدافع الكيد او تقديم معلومات غير

صحيحة بقصد التسقيط او يكون غرضه من ذلك النشر الابتزاز لجهة ما للوصول الى تحقيق منفعة او مصلحة او فائدة خاصة به، كما لا يصح ان يكون الغرض من التحقيق الصحفي او المقال الوصول الى انتشار للصحفي بشكل واسع من اجل تحقيق شهرة له و بأساليب غير مشروعة، وان لا يكون خاضعا إلا لسلطان القانون، وعند تشريع قانون حقوق الصحفيين العراقي رقم (٢١) لسنة ٢٠١١ أكد على استقلال الصحفي بصورة واضحة وجلية، الا انه نص في الفقرة (اولا)

من المادة (٥) من قانون حقوق الصحفيين بأن للصحفي حق الامتناع عن كتابة او اعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وآرائه وضميره الصحفي وتؤدي الصحافة رسالتها بحرية واستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الاهتداء الى الحلول الافضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين، كما يتوجب ان يشعر الصحفي بالأمن حتى يمكنه من اداء عمله وان لا يستتبع

عمله من مقالات وتحقيقات وكتابات واقوال العقاب عليها، فالصحفي كأي مواطن من حقه ان يعبر عن رأيه لاسيما ان الدستور والقوانين قد كفلت حرية الصحافة وان الصحفي هو لسان حال المجتمع ومن يعبر عن الرأي العام من خلال عمله في المؤسسات الصحفية والاعلامية.

العودة الأميركيّة للاتفاق النووي مع إيران بين التنازلات والتعويضات

د. قيس العزاوي

يتفق المقربون من الادارة الاميركية الجديدة على ضرورة تأني الرئيس جو بايدن بتنفيذ قرار العودة للاتفاق النووي مع ايران، فهم ينصحون بالانصات لملاحظات الجمهوريين وبعض الديمقراطيين المعارضة لذلك. إن الدعوة للتريث تتذرع بقسوة الحصار الاقتصادي على ايران وقرب قبول الأخيرة بالشروط الاميركية الجديدة، حتى ان بعض حمائم الديمقراطيين مثل دينيس روس المساعد الخاص للرئيس الاسبق اوباما الذي أبرم الاتفاق النووي ينصح الرئيس بايدن بعدم تخفيف العقوبات من دون تقديم طهران تنازلات بشأن الاتفاق النووي.

تلك صورة ما يدور في أروقة الادارة الاميركية مفادها «التروي بانتظار تساقط الرطب الايرانية الشهية!!» بالمقابل لا تبدو القيادة الايرانية متعجلة طالما هي على علاقات اقتصادية ونفطية متينة مع الصين والهند وروسيا وتركيا وايطاليا وفرنسا واليابان وغيرها. فها هو مرشد الثورة الايرانية خامنئي يمارس الضغط على العراق وسوريا ولبنان واليمن والخليج غير عابئ، ويرى أن بلاده لا تصر على عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ ولا تستعجلها، وكأنه يعد الحالمين بالرطب الايرانية «بالمشمش»!

دعونا ندخل الى تفاصيل شروط الادارة الاميركية الجديدة كما لخصها صانعو القرار الاميركي والمقربون من الرئيس الاميركي بايدن وهي:

- الالتزام الايراني بالقيود المفروضة في اتفاق ٢٠١٥ الخاصة بعدد أجهزة الطرد المركزي.
- العمل على خفض كمية اليورانيوم منخفض التخصيب من ٢٤٠٠ كيلوغرام إلى ١٠٠٠ كيلوغرام.
- تفكيك سلسلتين من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة المثبتة التي تم تركيبها. إن الالتزام الايراني بهذه الشروط سوف يحول دون وصول ايران للعتبة النووية وتطوير مواد انشطارية صالحة لصنع الأسلحة.

وبالمقابل يطالب الايرانيون بتعويضهم عن كلفة العقوبات التي فرضتها ادارة الرئيس السابق ترامب، لكونهم استمروا بالتزاماتهم بموجب أحكام «خطة العمل الشاملة المشتركة» لمدة عام كامل بعد أن توقف الرئيس ترامب عن احترام الالتزامات الأميركية.

تعهد الرئيس الأميركي جو بايدن بعودته للاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران، إذا التزمت «بشكل صارم بالاتفاق النووي، ومن ناحيته رد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إن بلاده لاتقبل بشروط اميركا المسبقة لكنها ترحب بالعودة إلى الاتفاق النووي. ويبدو أن كلّاً منهما يطالب بالعودة إلى الالتزام ببنود اتفاقية عام ٢٠١٥!!.

ويرى البعض ان اتصالات سرية اميركية - ايرانية تجري خلف الكواليس، ويشير جاي سولومان (معهد واشنطن) الى أن الولايات المتحدة أجرت مرارا محادثات ثنائية سرية مع إيران تتعلق بنشاطاتها النووية وهو ما فعلته إدارة أوباما عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وربما يكون ذلك وراء التحذير الذي اطلقه رئيس أركان «جيش الدفاع الإسرائيلي» الجنرال أفيف كوخافي من العودة إلى الاتفاق النووي أو إبرام أي اتفاق مشابه، فالجنرال أمر «الجيش الإسرائيلي» بإعداد خطط عسكرية جديدة لمواجهة التحدي النووي الإيراني.

ومن ناحيته يرى الجنرال مايكل هيرتسوغ رئيس هيئة التخطيط الستراتيجي في وزارة الدفاع الاسرائيلية ان ايران على حافة العتبة النووية، وان عودة الاتفاق معها سيضفي الشرعية على أنشطة التخصيب، ولن تثني الدبلوماسية والمحفزات الغربية مسار طهران لامتلاك سلاح نووي.

لقد تعددت الاجتهادات وتراكمت المعلومات التي تدلل على ان ايران لم تتقيد بالالتزامات التي يفرضها الاتفاق النووي، فقد اعلنت انها تخصب اليورانيوم بنسبة ٢٠ بالمئة، مخالفة الاتفاق النووي الذي ينص على ألا تزيد نسبة التخصيب عن٣,٦٧ في المئة، صحيح ان انتاج قنبلة نووية يقتضي تخصيب بنسبة ٩٠ بالمئة، ولكن ما اعلنته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران لديها أكثر من ١٢ ضعف كمية اليورانيوم المخصب التي يسمح بها بموجب الاتفاق النووي، وهو ما يقلق اسرائيل الى درجة انها قد تخاطر بعمل عسكري يعرض المنطقة بأسرها للخطر، خاصة وانها تعلم ان مصالح إدارة الرئيس بايدن في عملية التفاوض الجارية ربما تؤدي إلى غض الطرف عن تهديدات إيران لجيرانها.

رسائل البابا الصامتة إلى العراق

د. حميد الكفائي

لا شك أن إقدام قداسة البابا فرانسيس على زيارة العراق في ظل أوضاع صعبة، أمنيا وصحيا واقتصاديا وسياسيا، يكتسب أهمية استثنائية، عراقيا وعالميا، خصوصا وأنها المرة الأولى في التأريخ التي يقوم بها بابا الفاتيكان بزيارة العراق، وهي زيارة تتضمن رسائل معنوية عميقة، للعراق وجيرانه والمجتمع الدولي بشكل عام.

البابا فرانسيس معروف بالرقي الإنساني والتسامح والسعي نحو التصالح بين الناس، وليس هناك أدل على تسامحه وتقبله الآخر المختلف من اختياره الاسم «فرانسيس» فور تسنمه هذا المنصب الروحي الرفيع. لقد اعتاد الباباوات أن يختاروا اسما تأريخيا يكون ملهما لهم، ودالا على توجهاتهم، وهذا الاسم ذو دلالة ومغزى عميقين يعرفها المطلعون على تأريخ الأديان.

اختار جورج ماريو بيرغوليو، البالغ من العمر ٨٤ عاما، اسم «فرانسيس» تيمنا بالقديس فرانسيس الأسيسي، الذي اكتسب أهمية استثنائية في التأريخ المسيحي في القرن الثالث عشر، إذ كان ملهما بفكره، ومؤسسا للعديد من الطرق الدينية، وداعيا إلى التسامح بين الناس جميعا. وقد زار مصر عام ١٢١٩ والتقى بالسلطان ناصر الدين الكامل، واتفق معه على وضع حد للحروب الصليبية، ودشن عصر السلم والتسامح بين المسلمين والمسيحيين. ويحتفل أتباع الديانة الكاثوليكية بعيد القديس فرانسيس في الرابع من أكتوبر كل عام، وهو اليوم التالي لوفاته.

لقد ترك القديس فرانسيس الأسيسي إرثا هائلا من التسامح يعود إليه المصلحون والروحانيون والمؤمنون في كل الأزمان، والأكثر شهرة بين إرثه الديني هو الدعاء البليغ المعبِّر، الذي تلته مارغريت ثاتشر وهي على عتبة ١٠ داونينغ ستريت يوم توليها رئاسة الوزراء في الرابع من أيار/مايو عام ١٩٧٩، وكانت بريطانيا حينها تعاني الانقسام والصراع الطبقي والإضرابات العمالية:

«حينما توجد الخصومة، علينا أن نشيع الوئام، وحينما يوجد الخطل، علينا أن نبتغي الحقيقة، وحينما يساورنا الشك، علينا أن نستعين بالإيمان، وحينما ينتابنا اليأس، علينا أن نزرع الأمل».

آتيا من الأرجنتين، التي تتميز بتنوع ديني وإثني وتسامح مثير للإعجاب، فهي البلد الذي انتخب رئيسا من أصل عربي، كارلوس منعم، ومنحه صلاحيات لم تتوفر لغيره سوى الرئيس المحبوب، خوان بيرون، ومتسلحا بمبادئ القديس فرانسيس الأسيسي، ينطلق البابا فرانسيس لإشاعة السلام والمحبة والوئام في البلدان التي تعاني الاضطرابات والأزمات، وليس هناك بلد أكثر معاناة من العراق الذي ابتلى بالدكتاتورية والتسلط، رغم تنوعه السكاني والثقافي، وعانى الفقر والشح المالي رغم ثرائه الطبيعي، وشاع فيه الضيق الثقافي رغم التنوع القومي والديني والسعة الفكرية التي شهدتها أرض الرافدين على مر العصور، وقاسى العنف والشدة رغم توفر كل ظروف الاستقرار والوئام، وتعرض للتدخل الخارجي في شؤونه، رغم كونه كيانا حضاريا راسخا منذ آلاف السنين، ومن أوائل الدول التي نالت استقلالها في العصر الحديث، ويفترض بأنها أصبحت دولة متماسكة تساهم في دعم الاستقرار والسلام في المنطقة.

هناك فرح غامر وتفاؤل مفعم بالأمل يهيمنان على مشاعر العراقيين، من كل الطوائف والقوميات والمناطق، خصوصا الشباب، بأن زيارة البابا ستفتح صفحة جديدة أمام العراق، صفحة تتسم بالتسامح وغياب التطرف والعنف والتدخل الأجنبي. لكن هذه الأحلام والطموحات قد تفوق قدرات البابا وتتجاوز مهمته الروحية. المسيحيون العراقيون يشعرون بأن زيارة البابا ستعزز من موقعهم في البلد، وتؤكد وجودهم وأهميتهم، خصوصا وأن أعدادهم قد تناقصت بشكل خطير خلال العقود الأخيرة، فبعدما كان المسيحيون يشكلون أكثر من ٦٪ من السكان، تناقص عددهم إلى أقل من ٢٪.

الحكومة العراقية ومعها الجهات السياسية المؤيدة لها (والمهيمنة عليها) تشعر بأن زيارة البابا نجاح يسجل لها، وتأمل أن يعزز من مواقفها وسلطتها، لكن ترددها، رغم قدرتها، في التعامل الحازم مع أعداء الدولة، سيبقيها ضعيفة، خصوصا وأنها تقدم الدليل تلو الآخر على ضعفها. المنتفضون على النظام السياسي يشعرون بأن زيارة البابا سوف تدعم موقفهم الساعي إلى إصلاح النظام والقضاء على الفساد وإبعاد الجماعات الفاسدة الحالية عن السلطة. أما أتباع إيران فهم الوحيدون الذين يغردون خارج السرب، ولا يخفون حنقهم من مجيء البابا، لأن زيارته تؤكد استقلال العراق وتميزه الثقافي، وتعزز هويته الحضارية الثقافية المستقلة، وتنوعه العرقي والديني، وارتباطه بالعالم الحر، واهتمام العالم به، وهذا ما لا يروق لإيران التي تسعى لأن يكون العراق تابعا لها وجزءا من مشروعها الأيديولوجي الطائفي التخريبي.

العراقيون يريدون حياة عصرية خالية من العنف، يتوفر فيها الحد الأدنى للعيش الكريم، من خدمات أساسية كالصحة والتعليم والسكن وفرص العمل والخدمات البلدية، ويريدون استقرارا ونهاية لعصر المليشيات الإيرانية التي تسرح وتمرح في البلد منذ عام ٢٠٠٣، وتقتل وتخطف حسب أهواء قادتها وتوجيهات قادتهم الإيرانيين، وتتصرف بالدولة كما تشاء. ويريدون إيقاف التدخلات الإيرانية في الشؤون العراقية وإنهاء هيمنتها على الاقتصاد والسياسة وموارد الدولة، التي أصبحت الآن فقيرة وغير قادرة على تقديم أبسط الخدمات لمواطنيها، بما في ذلك حمايتهم من جائحة كورونا.

تتضمن زيارة البابا، إضافة إلى لقاء كبار المسؤولين، الصلاة في مقام النبي إبراهيم في مدينة أور الأثرية في الناصرية، والصلاة في كنيسة سيدة النجاة العريقة في بغداد، التي كانت قد تعرضت إلى حادث إرهابي ارتكبه تنظيم داعش عام ٢٠١٠ وأودى بحياة ٦٠ مصليا، وكذلك اللقاء بالمرجع الشيعي علي السيستاني في النجف، وربما اللقاء بقادة الطوائف الدينية الأخرى، ثم زيارة عاصمة إقليم

٢٢

كردستان، أربيل، وهي مدينة أثرية موغلة في القدم، تأسست قبل ٧٠٠٠ عام وجاء ذكرها في الألواح السومرية (أورابيلا)، ويقطنها عدد كبير من المسيحيين العراقيين.

رسالة البابا إلى شعب العراق، حتى وإن لم يقلها، هي أنكم أيها العراقيون أبناء حضارات عريقة لها فضل على البشرية جمعاء، وعليكم أن تفخروا بانتمائكم إلى العراق، وتعتزوا باستقلاله وتعززوا من قوته واستقراره، فهو متميز في تأريخه وجغرافيته وإنجازاته. أولى الحضارات البشرية، وهي الحضارة السومرية، أقيمت على أرضكم، في أور، التي ولد فيها النبي إبراهيم، الأب الروحي للأديان السماوية جميعا، وورد ذكرها في القرآن الكريم (وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى).

كما أن أولى المدن في تأريخ البشرية، وهي أريدو، نشأت في العراق (وفي الناصرية) قبل ٧٤٠٠ عام. أما أوروك، التي مضى على تأسيسها ٦٠٠٠ عام وتقع حاليا في محافظة السماوة شمالي الناصرية، والتي اخترعت فيها أولى صيغ الكتابة، فكانت هي الأخرى أحد مراكز الحضارة السومرية.

بلدكم أيها العراقيون سُنَّت فيه أولى القوانين، واخترعت فيه علوم الفلك والطب والرياضيات، وبدأت فيه الزراعة وتدجين الحيوانات البرية وأنشأت فيه القنوات المائية الإروائية، وأقيمت فيه المعابد، من زقورة أور إلى برج بابل، وشيدت فيه إحدى عجائب الدنيا السبع، الجنائن المعلقة في بابل (أو نينوى كما برهنت دراسة حديثة).

بلدكم احتضن الأديان جميعا، ونشأت وترعرعت فيه المذاهب الفلسفية والدينية والأدبية واللغوية، وبرز فيه الفلاسفة والأدباء والعلماء الذين وضعوا اللبنات الأولى للعلوم الإنسانية والطبيعية. أنتم أمناء على هذا البلد الذي يهمنا جميعا، شرقيين وغربيين، مسيحيين ومسلمين، وأتباع الديانات الأخرى، فكل ثقافة وكل دين له أثر في العراق ومقدسات وآثار وتأريخ.

ومن هنا، ليس صحيحا أن يصبح العراق ضعيفا، فهذا ما لا يليق به، ولا بالحضارة البشرية التي تسمح بضعفه، أو تتوانى عن مساعدته والدفاع عنه. وليس صحيحا أن يغيب القانون عن البلد الذين سُن فيه أول قانون، أو يغيب العلم والحكمة والاستقرار عن بلد انطلق منه الإشعاع إلى بلاد الله الواسعة. عليكم أن تعلموا بأن العالم كله يقف معكم في صيانة استقلال العراق وتعزيز استقراره، وإقامة دولة ديمقراطية عصرية تخدم شعبه وتحقق الرفاهية لجميع أبنائه وتساهم في إرساء دعائم الأمن والرخاء في المنطقة والعالم.

أما رسالة البابا إلى إيران وبعض دول المنطقة فهي باختصار أن عليكم أن تعلموا أن الأديان إنما جاءت من أجل أن يعم الأمن والسلام والأخوة الإنسانية ربوع العالم، وأن المبادئ الدينية السمحاء ليست حكرا على فئة دون أخرى، أو مذهب دون آخر، فالمبادئ والقيم التي تبشر بها الأديان واحدة لا تتجزأ، ولا اختلاف عليها. القيم الدينية متاحة لكل بني البشر الذين أدركوا بعد آلاف السنين من المعاناة والصراع والاقتتال، بأن الأجدى والأنفع أن يتبع كل فرد الدين والعقيدة التي يرتضيها حسب قناعاته وفهمه وبما تسمح به ظروف حياته.

إن التدخل في شؤون الدول الأخرى، والتوسع عبر توظيف الدين لأغراض سياسية، واستغفال البسطاء، لم يعد متاحا في العالم المعاصر، فهذه مرحلة تجاوزها بنو البشر منذ مئات السنين، وقد ترسخ مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى منذ إبرام «سلام ويستفيليا» عام ١٦٤٨، الذي تلى الحروب الدينية في ألمانيا، التي راح ضحيتها ٦٠٪ من الشعب الألماني. كما تجاوزها الشعب الفرنسي بصدور مرسوم ناتيس عام ١٥٩٨ بعدما ذهب ملايين الفرنسيين ضحايا للصراعات الدينية. كما تجاوزتها أسبانيا وأمريكا والهند وكل شعوب الأرض، فعالم اليوم يقوم على العلم والتنمية والتعاون وتبادل المنفعة، وليس على الصراع والاقتتال والتغالب، فليس هناك غالب في التناحر والصراع والاقتتال، بل الجميع فيها مغلوبون وخاسرون.

المجتمع الدولي لن يسمح بأن تتجاوز الدول الكبيرة على الأصغر منها، ولا القوية على الأضعف منها، وهذه دول العالم من حولكم، صغيرة وكبيرة، تتعايش وتتعاون من أجل خدمة مصالح شعوبها، والكل ملتزم بمبادئ «سلام ويستفيليا» التي تمنع التدخل في شؤون الدول الأخرى، والتي أصبحت ركنا مهما من أركان القانون الدولي وأحد أهم المواثيق الدولية.

الأديان جميعا تدعو إلى السلام والمحبة، والأولى بمن يدعي الإيمان واتباع القيم السماوية، أن يعمل بهذه المبادئ السمحاء وينبذ العنف ويمتنع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، ولا يمارس الخداع والمراوغة ويرتكب الجرائم ثم يتبرأ منها متوهما بأن العالم غير مطلع على حقيقة أفعاله.

أما رسالة العراقيين إلى البابا فهي شكوى تتعلق بمعاناة إنسانية طالت وثَقُلت، وأنظمة سياسية فاسدة دمرت بلدهم وأرهقتهم، وتدخلات دولة جارة، لا تتوقف عند حد. العراقيون يشكون إلى البابا فساد أحزابهم وسرقتها أموالهم وتحالفها مع إيران ضدهم، وممارستها القتل والخطف والابتزاز ضد كل ذي رأي مخالف، أو نزيه يسعى لخدمة الناس. من الضروري أن يلتقي البابا بممثلين عن العراقيين المنتفضين كي يسمع منهم مباشرة، وعلى قوى تشرين أن تشكل وفدا كي يلتقي بالبابا ويسلمه بيانا يلخص فيه ما جرى ويجري في العراق، كي يطلع العالم عن قرب على أوضاعه.

الجماعات الفاسدة سوف تحاول الاستفادة من زيارة البابا، وسوف تدعي الفضيلة امامه، وتتشدق بالمبادئ والقيم والشرف والدين، فهذا ما تفعله ليل نهار، وأصبحت متمرسة فيه. كما ستدعي بأن البابا أشاد بإنجازاتها وامتدح سيرتها، ولكن يجب أن يعرف البابا الحقيقة الكاملة، كي يبلور تصورا قريبا من الواقع يمكّنه من فهم حقيقة ما يجري، وكيف يمكن أن تصاغ الحلول الناجعة للمشاكل القائمة.

زيارة البابا فرصة تأريخية نادرة تحصل في ظرف عصيب، ويمكن العراقيين أن يستفيدوا كثيرا منها، لكن الانقسام السياسي العميق الذي يعانيه العراق، واستمرار التدخل في شؤونه وزعزعة استقراره، قد يتسببا في هدر أي نفع يمكن أن يتولد عنها، لكنها، مع ذلك، سوف تسلط الأضواء على العراق وتقدم فرصة جديدة للعالم كي يفهم مشاكله ويتعاون مع أهله لحلها.

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

No. 99 Mar. 2021

العدد التاسع وتسعون - آذار ٢٠٢١

من ينقذ نينوى وأهلها ؟

سامي الزبيدي

نعم لقد تحررت نينوى من دواعش التكفير والقتل والإجرام لكنها سقطت بأيدي دواعش السياسة ومافيات الجريمة والسرقات والإتاوات ، صحيح ان دواعش السياسة لم يقطعوا رقاب أهل نينوى بالسكاكين كما كانت تفعل داعش لكنهم قطعوا أرزاقهم وسبل معيشتهم والمثل يقول قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق وهذا معناه ان دواعش السياسة والمافيات اشد وطأة من دواعش التكفير على أهل نينوى الذين لاقوا من المآسي والكوارث مالم يلاقه سكان أية محافظة أخرى من تلك التي سيطرت عليها عصابات داعش فشهداء نينوى الذين سقطوا على أيادي الدواعش أكثر من شهداء باقي المحافظات التي استباحها مغول القرن الحادي والعشرين والجرحى والمعاقين أكثر كذلك وحجم التدمير الذي لحق بالبنى التحتية للمحافظة وبدور وممتلكات المواطنين أكبر من أية محافظة أخرى دنسها الدواعش وجرائم الدواعش بحق الإيزيديين في سنجار والحمدانية والمناطق الأخرى للمسيحيين والشبك والتركمان وأبناء المحافظة من كل الأديان والقوميات والطوائف فاقت كل التصورات وأعداد النازحين والمشردين والمهجرين من أبناء المحافظة أكبر من أعداد المحافظات التي ابتلت بداعش .

وبعد ان تم تحرير المحافظة من قبل القوات المسلحة الظافرة لحقت بالمدينة خسائر بشرية ومادية أخرى كبيرة لان الدواعش استقتلوا في الدفاع عن عاصمة دولتهم كما أسموها لكنهم انهاروا أمام ضربات أبناء الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب الأبطال ، واستبشر أهالي نينوى ومعهم كل العراقيين خيرا بعد ان تحررت أم الربيعين لكن وللأسف الشديد فما ان بدأت الحياة تدب في إحياء المدينة مع عودة أعداد من أهلها النازحين رغم تدمير منازلهم وممتلكاتهم حتى بدأت بعض الجهات المتنفذة والمحسوبة على جهات سياسية فاعلة وبعض الفصائل المسلحة المنضوية تحت الحشد الشعبي تمارس أفعالاً أشد وطأةً على أهل المدينة فقد عادت عمليات الاغتيال والخطف والاعتقال التعسفي بحجة التعاون مع داعش ومساومة أهالي المعتقلين بمبالغ كبيرة وبالدولار لإطلاق سراحهم كما شهدت المحافظة عمليات سرقة للمباني الحكومية ولمنازل المواطنين المهجرين وعادت عمليات فرض الإتاوات على التجار وأصحاب المعامل والشركات والمقاولين وحتى أصحاب المحلات الصغيرة والبسطيات والمزارعين وغيرهم كتلك التي كانت تمارسها قيادة عمليات نينوى قبل سقوط المدينة بيد داعش والتي كانت احد أهم أسباب سقوطها يضاف إليها هذه الأيام عمليات الاستحواذ والسيطرة على الأراضي المميزة ودور المواطنين المهجرين والمسيحيين منهم بالذات في الأحياء الراقية من الموصل مركز المحافظة وحتى على أراضي الدولة وممتلكاتها ناهيك عن الأملاك العائدة للوقف السني وسرقة الأموال المخصصة لأعمار المدينة وللنازحين ولا زالت هذه الأعمال في تصاعد مستمر ولن تتوقف رغم مناشدات أعيان نينوى ووجهائها وشيوخ عشائرها للحكومات المتعاقبة ولمرات عديدة عبر وسائل الإعلام أو من خلال اللقاءات مع مسؤولي الحكومة المحلية في نينوى أو من خلال مقابلات أعداد من وجهاء المدينة لرئيس الوزراء الكاظمي لكن دون جدوى ودون أية إجراءات حكومية رادعة لمن يمارس هذه الأعمال نهاراً جهاراً دون خوف أو وجل .

وللأسف الشديد فان استمرار مثل هذه الممارسات قد تعيد نينوى الى المربع الأول كما يقول البعض أي الى ما قبل سيطرة داعش على المحافظة بعد ان خاصم أهل نينوى قوات الجيش والقوات الأمنية التي من المفروض وجدت لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم لا لسرقتهم وإذلالهم بممارسات طائفية لم تعرفها من قبل و بعيدة عن سياقات وأدوار ومهام هذه القوات مارستها وفرضتها عليهم قيادة قوات نينوى وتشكيلاتها فقد عانى أهالنا في نينوى قبل احتلالها من داعش ويلات ومآسي وممارسات عدائية وطائفية وفرض إتاوات واعتقالات تعسفية للحصول على الأموال مقابل إطلاق سراح من يدفع الورق الأخضر ومن لا يدفع فمصيره النسيان في أقبية الظلام وكانت تلك الممارسات التعسفية إحدى أهم أسباب سقوط المدينة بيد داعش بالكيفية والسرعة التي سقطت فيها وها هي تلك الممارسات تعود ثانية وبأساليب جديدة وطرق ممنهجة أبشع وأكثر إيلاماً على أهل نينوى قبل سقوطها بيد داعش ومن المؤسف إنها تنفذ من قبل ساسة الفساد والسرقات وحرصا مني ومن كل أبناء نينوى المحبين لمدينتهم ووطنهم والتواقين لبناء مدينتهم واعادتها الى سابق عهدها الزاهر والى حضن الوطن نناشد رئيس الوزراء القائد العام للوات المسلحة السيد الكاظمي للتدخل بسرعة وبقوة لإنقاذ نينوى وأهلها من حيف وظلم وجور وإجرام وسرقات حيتان الفساد وسراق العقارات العامة والخاصة وسماسرة الصفقات ومثيري الفتن الطائفية قبل فوات الأوان .